الإتحاد الأوروبي
في لبنان

مجموعة البنك الدولي

الأمم المتحدة
لبنان

# تقييم سريع للأضرار والاحتياجات في بيروت

## أغسطس آب ٢٠٢٠

أعدّ هذا التقرير مجموعة البنك الدولي
بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة

# تقييم سريع للأضرار والاحتياجات في بيروت
# أغسطس/ آب 2020

هذا تقرير موجز عن التقييم السريع للأضرار والاحتياجات في بيروت. وستُنشر دراسات قطاعية تجرى في إطار تقرير التقييم السريع كل على حدة كدراسات مرجعية لدعم تفعيل نتائج وتوصيات هذا التقرير.

في حال لوحظ أي تناقض في المعنى بين النسخة المترجمة والنسخة الأصلية بالإنجليزية، يرجى اعتماد النسخة الإنجليزية.

© 2020 International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank
1818 H Street NW
Washington DC 20433
هاتف: 1000 -473 -202
موقع الويب: www.worldbank.org

هذا التقرير هو نتاج عمل موظفي البنك الدولي مع إسهامات خارجية. ولا تشكِّل النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذا التقرير بالضرورة وجهات نظر البنك الدولي أو مجلس مديريه التنفيذيين أو الحكومات التي يمثلونها.

ولا يضمن البنك الدولي دقة البيانات الواردة فيه. ولا تعني الحدود والألوان والمسميات والمعلومات الأخرى المبيّنة على أية خريطة في هذا التقرير أي حكم من جانب البنك الدولي بشأن الوضع القانوني لأي إقليم أو تأييد لهذه الحدود أو القبول بها.

**حقوق النشر**

تخضع محتويات هذا التقرير لحقوق الاستنساخ. ولأن البنك الدولي يُشجِّع على نشر معارفه، فإنه يجوز إعادة نسخ هذا العمل كلياً أو جزئياً لأهداف غير تجارية ما دام يتضمن نسبته بشكل كامل إلى هذا العمل.

يجب توجيه أي استفسارات عن الحقوق والتراخيص، بما في ذلك حقوق التبعية، إلى إدارة مطبوعات البنك الدولي على العنوان التالي: The World Bank Group, 1818 H Street NW, Washington, DC 20433, USA، فاكس: 2625 -522 -202؛
بريد إلكتروني: pubrights@worldbank.org.

صورة الغلاف: محمد عزاقير (البنك الدولي)

**ملاحظة**

يلخص هذا التقرير نتائج التقييم السريع للأضرار والاحتياجات الذي تم في العاصمة اللبنانية بيروت في الفترة من 5 حتى 31 أغسطس/آب 2020. وعلى الرغم من بذل جميع الجهود لتحسين دقة المعلومات التي تم جمعها وتحليلها، فقد تم إعداد هذا التقييم في إطار زمني سريع لضمان ملاءمة التقديرات للواقع.فهذا التقرير *وثيقة حية، سوف يتم تحديثها باستمرار كلما أُتيحت معلومات جديدة*. ويعرض صورة عامة عن تأثيرات الانفجار على السكان والموجودات المادية والبنية التحتية والخدمات، لكنه ليس بديلاً للتقييمات المتعمقة الخاصة بقطاعات محددة.

# تمهيد

بتاريخ 4 أغسطس/آب 2020، هز انفجار هائل مرفأ بيروت، في كارثة أثارت حالة من الكآبة والإحباط في نفوس اللبنانيين، وتسببت في دمار واسع النطاق للمنازل والشركات والبنية التحتية وشلّت النشاط الاقتصادي. ونحن نشارك الشعب اللبناني مشاعر الصدمة والحزن، ونتقدم بأحر التعازي والمواساة لأسر الضحايا. كما نتمنى الشفاء العاجل والكامل لجميع الجرحى والمصابين.

وتأتي هذه المأساة في وقت عصيب يواجه فيه لبنان أزمات اقتصادية واجتماعية عميقة، تفاقمت بسبب جائحة فيروس كورونا. وفي ظل هذه الظروف القاسية، نتضامن كل التضامن مع الشعب اللبناني، ونقف على استعداد تام لتقديم الدعم والمساعدة لتلبية حاجاته.

وتحقيقاً لهذه الغاية، أطلقت مجموعة البنك الدولي، بالتعاون مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، تقييماً سريعاً للأضرار والاحتياجات ما بعد وقوع الانفجار مباشرة، وذلك لتقدير الآثارعلى السكان والأصول المادية والبنية التحتية وتقديم الخدمات في بيروت، وذلك عبر استخدام البيانات الميدانية والأدوات والتقنيات المتطورة للتصويرعن بعد.

وبهدف التأكيد على أن هذا التقييم يعكس الواقع على الأرض ويعتمد النهج التشاركي الموسع على مستوى الوطن، نظم فريق مجموعة البنك الدولي سلسلة مكثفة من الاجتماعات التقييمية مع العديد من الجهات المعنية - شملت المنظمات الحكومية والبلديات، والأوساط الدبلوماسية والجهات المانحة، والمجتمع المدني، والمجموعات الشبابية، والقطاع الخاص، ومراكز البحوث، والمؤسسات الفكرية، والأوساط الأكاديمية. لقد عملنا مع الأطراف المعنية الموجودة ميدانيا في بيروت، وكذلك في جميع أنحاء العالم تقريباً لإعداد هذا التقرير بعد أسابيع فقط من كارثة الانفجار. ونظراً النمط السريع للتقييم، فإن التقديرات الواردة فيه تعتبر أولية. ومع ذلك، فإنها تتيح أساسا هاماً وخطوة حاسمة لتحديد التدخلات ذات الأولوية في مرحلة التعافي وإعادة الإعمار في لبنان في المرحلة الفورية وفي الأجل القريب.

ومع استمرار التحقيق في خلفية الكارثة والأسباب والمسؤوليات، نود أن نعرب عن صادق تقديرنا لأصدقائنا وشركائنا اللبنانيين، وفريق الخبراء الوطنيين والدوليين في القطاعات المتعددة، ولجميع من ساهم في إنجاز هذا التقرير. كما نوجه الشكر الخاص لصندوق تدعيم قدرات الدول وبناء السلام الذي قدم مساعدة مالية قيمة لهذا التقييم الهام.

ونحن نبقى على ثقة بأن الشعب اللبناني سوف يتغلب، مرة أخرى، على هذه الظروف القاسية وبقوة عزيمته وإرادته. ونحن نؤكد التزامنا بالوقوف إلى جانبه في جميع الأوقات لدعمه في إعادة بناء حياته وتحقيق سبل عيشه الكريم.

| | | |
|---|---|---|
| السفير رالف طراف<br>رئيس وفد الاتحاد الأوروبي إلى لبنان | ساروج كومار جها<br>المدير الإقليمي لدائرة المشرق<br>البنك الدولي | نجاة رشدي<br>نائبة المنسق الخاص للبنان<br>المنسقة المقيمة للأمم المتحدة ومنسقة الشؤون الإنسانية |

**المصطلحات المختصرة**

| | |
|---|---|
| BBB | إعادة البناء على نحو أفضل |
| BCTC | كونسورتيوم محطة الحاويات في بيروت |
| BdL | مصرف لبنان |
| BMLWE | مؤسسة المياه والصرف الصحي في بيروت وجبل لبنان |
| CCI | الصناعات الإبداعية والثقافية |
| CEDRE | *المؤتمر الاقتصادي للتنمية من خلال الإصلاحات ومع الشركات* |
| CGE | نموذج التوازن العام القابل للحساب |
| CIP | برنامج الانفاق الاستثماري |
| CNRS | المجلس الوطني للبحوث العلمية |
| CSO | منظمات المجتمع المدني |
| CY | سنة ميلادية |
| DALYs | سنوات العمر المُعدَّلة حسب الإعاقة |
| EDL | مؤسسة كهرباء لبنان |
| EU | الاتحاد الأوروبي |
| FDI | الاستثمار الأجنبي المباشر |
| FX | النقد الأجنبي |
| GCI | مؤشر التنافسية العالمية |
| GDP | الناتج المحلي الإجمالي |
| GoL | الحكومة اللبنانية |
| IBRD | البنك الدولي للإنشاء والتعمير |
| ILO | منظمة العمل الدولية |
| IMF | صندوق النقد الدولي |
| INGO | منظمة دولية غير الحكومية |
| IT | تكنولوجيا المعلومات |
| KM(S) | كيلومتر (كيلومترات) |
| LAF | القوات المسلحة اللبنانية |
| LBP | ليرة لبنانية |
| LEM | مرصد الاقتصاد اللبناني |
| LV | فولطية منخفضة |
| MEHE | دائرة المتابعة والتقييم بوزارة التربية والتعليم العالي |
| MENA | الشرق الأوسط وشمال أفريقيا |
| MEW | وزارة الطاقة والمياه |
| MFI | مؤسسة تمويل أصغر |
| MOA | وزارة الزراعة |
| MV | الجهد المتوسط |
| NCC | المركز الوطني للمعلومات |
| NGO | منظمة غير حكومية |
| OCHA | مكتب منسق الشؤون الإنسانية |
| PDNA | تقييم الاحتياجات بعد الكارثة |
| PHCC | مركز الرعاية الصحية الأولية |
| PoB | مرفأ بيروت |
| POS | نقطة بيع |
| PPE | معدات الوقاية الشخصية |
| pp(s) | نقطة مئوية |
| RDNA | تقييم سريع للأضرار والاحتياجات |
| RPTA | مصلحة سكك الحديد والنقل المشترك |
| RRR | الإصلاحات وإعادة التأهيل والاستبدال |
| SCD | الدراسة التشخيصية المنهجية |
| SPF | صندوق تدعيم قدرات الدول وبناء السلام |

| | |
|---|---|
| 3RF | الاصلاحات والتعافي وإعادة الإعمار |
| UN | الأمم المتحدة |
| UNDP | برنامج الأمم المتحدة الإنمائي |
| UNESCO | منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) |
| UNESCWA | لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا |
| UNFPA | صندوق الأمم المتحدة للسكان |
| UN-Habitat | موئل الأمم المتحدة |
| UNHCR | المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين |
| UNICEF | منظمة الأمم المتحدة للطفولة |
| UNRWA | وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) |
| VAT | ضريبة القيمة المضافة |
| WASH | المياه والصرف الصحي والصحة العامة |
| World Bank | البنك الدولي |
| WFP | برنامج الأغذية العالمي |
| WHO | منظمة الصحة العالمية |
| WSS | المياه والصرف الصحي |
| YLL | سنوات الحياة المفقودة |

# كلمة شكر وتقدير

أجرت مجموعة البنك الدولي بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، كما بالتعاون الوثيق مع الوزارات والمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني اللبنانية، التقييم السريع للأضرار والاحتياجات في بيروت.

وأعد التقييم فريق من اختصاصات عدة بقيادة رجا ريحان أرشاد (كبير أخصائيي إدارة مخاطر الكوارث والقدرة على الصمود) بتوجيه من ساروج كومار جها (المدير الإقليمي لدائرة المشرق، مجموعة البنك الدولي)، ونجاة رشدي (المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة في لبنان)، والسفير رالف طراف (رئيس وفد الاتحاد الأوروبي إلى لبنان).

وضم الفريق الأساسي المسؤول عن الإدارة الشاملة والاتساق في التقرير وصياغة الموجز التنفيذي وفصول المقدمة كل من جوي عون (متخصصة في إدارة مخاطر الكوارث وقائدة فريق)، وكريمة بن بيه (متخصصة في إدارة مخاطر الكوارث)، ومنى كوزي (مسؤولة العمليات في مكتب بيروت)، وأياز بارفيز (كبير أخصائيي إدارة مخاطر الكوارث)، وفيديريكا رانغيري (متخصصة أولى للتنمية الحضرية)، وجوسلين جبور (محللة مشتريات)، وفيليب بيترمان (أخصائي إدارة مخاطر الكوارث)، وريوجي تاكاهاشي (أخصائي أول إدارة مخاطر الكوارث)، وسليم روحانا (أخصائي أول التنمية الحضرية)، وسلمى راسافاك (مسؤول أول في العمليات)، وزينة عزار (مسؤولة عمليات)، ونداء مالك (محللة إدارة مخاطر الكوارث)، ومحمد العكاوي (استشاري)، وغزلان عكاريدن (استشارية)، وإلكه- إسميرالدا ديكوميه (استشارية)، وفيرينا والثر (استشارية)، وغابرييل نور فرنيني (استشاري)، وإليسار تاتوم هاراتي (استشارية)، وراندي رزق (مساعد برنامج)، وفيكتوريا بروس غوغا (مساعدة برنامج)، وفادي نيكولاس نصار (استشاري)، ومحمد عبد الله علي مالك (استشاري).

كما قام فريق من الاختصاصيين بإعداد تحليل لكل قطاع على حدة، نذكر أسماءهم كالتالي:

- **التجارة والصناعة:** باتريسيا هيدموس، وزينة خوري، والكسندر لور، وعمر شعبان.
- **الثقافة:** غويدو ليتشياردي، وكريستيانا بروتسي، وإيلي محفوظ، ولينا فارس، وغابرييل نور فرنيني.
- **التعليم:** كاليوبي عزي هاك، وناتالي لاهير، وهناء الغالي، وعمر شعبان.
- **الطاقة:** سامح مبارك، وريتا غريب، وتو تشي نغوين، ويانشاو لي، وثريا الخليل، ورضا المولى، وأزهر إقبال حسين، وجايكيشين أسناني.
- **البيئة:** لمياء منصور هاريناث، وليا سيغهارت، ودواليا لطيف، ولمى مغامس، ورامي نصيف، وأزهر إقبال حسين، وجايكيشين أسناني.
- **المالي:** نادين شحادة، وزينة خوري، وهاكونغ رين، وأندريوس سكارنوليس، وكريغ ثوربورن، وسيمون والي، وعمر شعبان، وكارول خزامي، وثيرنو حبيب هان.
- **الحوكمة:** ريما قطيش، ولينا فارس، وسيبير فوتوفات، وجوسلين جبور، وراجات نارولا، وآلان كميل بركات، وديفيد برنشتاين.
- **الرعاية الصحية:** ندوى رافع، وريم عطوي، وطوني جو ليبوس، وعمر شعبان.
- **الإسكان:** كريمة بن بيه، وسليم روحانا، وإلين هاملتون، وغويدو ليتشياردي، وسيمون كريستوفر والي، وهاكونغ رين، وبريسيلا فيلبس، وفيرينا والثر، وكارول خزامي، وثيمنو حبيب هان.
- **التأثير على الاقتصاد الكلي:** وسام الحركة، وسامر متى، وبيتر غريفين، وناجي أبو حمدة، وابراهيم جمالي.
- **الخدمات البلدية:** سليم روحانا، وفرام شاه، إليسار تاتوم حاراتي، فارس سالم، أزهر إقبال حسين، وجايكيشين أسناني.
- **الحماية الاجتماعية وفرص العمل**: أنوش بزانيان، وحنين سيد، وياشودان غورباد، وخليل داغر.
- **الاستدامة الاجتماعية والاحتواء الاجتماعي:** نايلة أحمد، ونوشيغ كالوستيان، وخليل فؤاد داغر، ونور عون.
- **السياحة:** باتريسيا هيدموس، وألكسندر لور.
- **النقل والموانئ:** آن سيسيل سوهايد، وميرا مراد، وغايل سماحة، ووسام الحراكي، وساندرا بروكا، وأرمين يورغنليمك، وأزهر إقبال حسين، وجايكيشين أسناني، وغييرمو سانيغر باري.
- **لحظة العمل الحاسم: إعادة بناء لبنان على نحو أفضل:** رجا ريحان أرشد، وستيفان ماسينغ، وأياز بارفيز، وفيليب بيترمان، وجوي عون، وكريستوس كوستوبولوس، وإلكي - إزميرالدا ديكوميه، ومحمد عبد الله علي مالك.
- **المياه والصرف الصحي:** سالي زغيب، وأمل طالبي، وإياد رمال، وراجيش بالاسوبرامانيان، وأزهر إقبال حسين، وجايكيشين أسناني.

وقد استفاد التقرير من الملاحظات والمدخلات القيمة التي تلقاها من كل من:

مجموعة البنك الدولي: يوهانس هوجيفين (مدير بقطاع الممارسات العالمية)، ووسام الحركة (خبير اقتصادي أول)، وستيفان ماسينغ (مسؤول أول في الاستراتيجية والعمليات)، وجونا ماريا لوندفال (عالمة اجتماعية أولى)، وسعد صبرة (مسؤول أول بالمكتب القُطري)، وسلمى راسافاك (مسؤلة أولى في العمليات)، وزينة الخليل (مسؤولة العلاقات الخارجية).

وكالات الأمم المتحدة: د. حامد الحمامي (اليونسكو)، وجوزيف كريدي (اليونسكو)، وتاينا كريستيانسن (موئل الأمم المتحدة)، وورولا مجدلني (الأنسكوا)، وسوزان ماغواير (موئل- الأمم المتحدة)، وبوبي بيكر (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين)، وبريت مور (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين)، وأوليفييه ثونيه (اليونيسيف)، وكارول شوشاني شرفان (الإسكوا)، وهادي بشير (الإسكوا)، وخالد أبو إسماعيل (الإسكوا)، وراضية

سدعوني (الإسكوا)، وزياد خياط (الإسكوا)، ود. جنيفيف بيغكوييان (اليونيسيف)، وإيمان شانكيتي (منظمة الصحة العالمية)، وأليسار راضي (منظمة الصحة العالمية)، وجيهان سعود (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، ومارغريتا فانتشيوتي (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية)، وكاوري أورا (برنامج الأغذية العالمي)، وسيمون رينك (برنامج الأغذية العالمي)، وجاد غصن (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين)، وسارة هاغ (اليونيسيف)، وجورج حداد (اليونيسيف)، ولوكا بيليرانو (منظمة العمل الدولية)، وسالم عراجي (الأنسكوا)، ود. مها قطا (منظمة العمل الدولية)، ونيرانجان سارانغي (الإسكوا).

وتم إعداد هذا التقرير بدعم ومساهمة من الزملاء في بعثة الاتحاد الأوروبي في إلى لبنان.

ويتوجه الفريق بالشكر إلى الجيش اللبناني لتعاونه الكريم ولتقديم بيانات قيمة تتعلق بالأضرار في منطقة المرفأ وقاعدة بيروت البحرية، وتنظيم زيارة ميدانية للفريق لمرفأ بيروت.

ويعرب فريق العمل عن امتنانه للتوجيه القيم الذي قدمه كل من فريد بلحاج (نائب رئيس البنك الدولي، الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)، يان كوبيس (المنسق الخاص للبنان، الأمم المتحدة)، سيرجيو بيمنتا (نائب الرئيس، الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مؤسسة التمويل الدولية)، بياتريس ماسر (مدير، مؤسسة التمويل الدولية)، آيات سليمان (المدير الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، البنك الدولي)، سامح وهبة (مدير قطاع الممارسات العالمية، البنك الدولي)، جعفر صادق فريعة (مدير قطاع الممارسات العالمية، البنك الدولي)، داليا وهبة (مديرة إقليمية، مؤسسة التمويل الدولية)، منى كوزي (مسؤولة عمليات، البنك الدولي).

ويود الفريق أن يعبر عن امتنانه للسيد أكسيل فان تروتسنبورج، المدير المنتدب لشؤون العمليات بالبنك الدولي، لتوجيهاته الاستراتيجية وما خصصه من وقت لإعداد هذا التقرير.

وأخيراً، فإن مجموعة البنك الدولي ممتنة لما قدمه صندوق تدعيم قدرات الدول وبناء السلام من دعم مالي سخي. وهذا الصندوق هو صندوق استئماني متعدد المناحين يديره البنك الدولي لتمويل العمليات الإنمائية البالغة الأهمية في أوضاع الهشاشة والصراع والعنف. وقد تمت الموافقة على أكثر من 230 منحة وتحويلا في 61 بلدا بمبلغ إجمالي قدره 268 مليون دولار أميركي. كما يدعم الصندوق أيضاً الأعمال التحليلية العالمية، وتعلم الاختصاصات، والشراكات المتعددة الأطراف المعنية. ويلقى الصندوق دعما من أستراليا، والدانمرك، وفرنسا، وألمانيا، والمملكة المتحدة، والسويد، وسويسرا، والنرويج، وهولندا، فضلا عن البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

# جدول المحتويات

**المفردات المختصرة**

**شكر وتقدير**

**لحظة العمل الحاسم: إعادة بناء لبنان على نحو أفضل:**

**أولا. تقييم سريع للأضرار والاحتياجات في بيروت**
حقائق أساسية
السياق العام
الأهداف
النهج والنطاق
مشاركة الأطراف المعنية
المنهجية
قيود وتحديات رئيسية يواجهها التقييم
**ثانيا. نتائج التقييم في لمحة سريعة**

**ثالثا. تقييم التأثيرات الكلية**

**رابعا. مُلخَّص التقارير القطاعية**
القطاعات الاجتماعية
*الإسكان*
*الرعاية الصحية*
*التعليم*
*الثقافة*
*الحماية الاجتماعية وفرص العمل*

قطاعات البنية التحتية
*النقل والمرافئ*
*الطاقة*
*المياه والصرف الصحي*
*الخدمات البلدية*

القطاعات الإنتاجية والمالية
*التجارة والصناعة*
*المالية*
*السياحة*

القطاعات المشتركة
*الحوكمة*
*الاستدامة الاجتماعية والشمولية*
*البيئة*

**المرفق**
**I. آراء تقييمية من الأطراف المعنية والاجتماعات التشاركية**

**الأشكال**
الشكل 1. جدول زمني للتقييم السريع للأضرار والاحتياجات في بيروت
الشكل 2. لبنان: خريطة الأضرار
الشكل 3. الأضرار التي لحقت بقطاعات الإسكان والتعليم والصحة – منطقة بيروت الكبرى

**الجداول**
الجدول 1. الأضرار والخسائر والاحتياجات حسب القطاع (مليون دولار أميركي)
الجدول 2. ترتيب أولويات والتسلسل الزمني لاحتياجات القطاع العام حسب القطاع (مليون دولار أميركي)

الجدول 3. تقديرات مؤقتة لمؤشرات الاقتصاد الكلي في فترة ما قبل انفجار مرفأ بيروت.

## لحظة العمل الحاسم: إعادة بناء لبنان على نحو أفضل

*المحنة في سياقها العام*

**بتاريخ 4 أغسطس/آب 2020، هز انفجار هائل مرفأ بيروت، أسفر عن تدمير معظم منشآته وألحق أضراراً بالغة في المناطق السكنية والتجارية المكتظة الواقعة ضمن نطاق المنطقة، كما طال مناطق مجاورة على بعد خمسة كيلومترات.** وأسفرت هذه الكارثة عن مقتل أكثر من 200 شخص وإصابة آلاف الجرحى وتشريد العديد من السكان. ونُشرت صور ومقاطع فيديو صادمة من العاصمة اللبنانية على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم، تظهر المدينة في حالة دمار وخراب ومعاناة.

**إضافة إلى هذه المأساة الإنسانية، فإن التأثير الاقتصادي للانفجار ملحوظ على الصعيد الوطني بالرغم من التركيز الجغرافي للدمار.** وهذا يعكس ما يلي: (1) التجمع الديموغرافي لسكان لبنان في بيروت وضواحيها؛ و(2) بروز النشاط الاقتصادي في المناطق المنكوبة، ولا سيما في مجالات التجارة والعقارات والسياحة؛ و(3) حقيقة أن مرفأ بيروت هو نقطة الدخول والخروج الرئيسة للاقتصاد الصغير المنفتح، حيث يتوجه عبره (بحسب المعدل خلال 2011-2018) 68% من إجمالي التجارة الخارجية للبلاد.[1]

**وحتى ما قبل وقوع الانفجار، كان لبنان يعاني فعلياً من أزمات متعددة منذ عام 2011.** وتشمل تلك الأزمات ما يلي: (1) التأثيرات غير المباشرة للصراع في سوريا، التي دفعت لبنان إلى استضافة أكبر عدد من اللاجئين في العالم من حيث عدد السكان؛ و(2) الأزمة المالية والاقتصادية التي تسببت في إخفاق مالي كلي شامل، بما في ذلك، إضعاف القطاع المصرفي والمخاطر التي تواجه جانبا ضخما من الودائع؛ وانهيار سعر الصرف؛ والتخلف عن سداد ديون سيادية؛ وارتفاع معدل التضخم إلى خانة المئات؛ والانكماش الاقتصادي الحاد؛ و(3) تأثيرات أزمة فيروس كورونا، حيث استجاب لبنان، كباقي بلدان العالم، بالإغلاق الاقتصادي الذي زاد من تفاقم الضغوط الاقتصادية والمالية.

**وزاد ما ذكر أعلاه من تفاقم مواطن الضعف الهيكلية الطويلة الأجل التي تشمل سوء حالة البنية التحتية -** انقطاع متواصل في الكهرباء حيث القطاع غير فاعل، ونقص في امدادات المياه، وضعف إدارة النفايات الصلبة والصرف الصحي **- وسوء إدارة المالية العامة، والاختلالات الضخمة في الاقتصاد الكلي، وتدهور المؤشرات الاجتماعية.** وتظهر أوجه الضعف هذه في ظل مستويات عالية من الفساد والاضطراب السياسي وضعف الحوكمة. وعلى الصعيد الدولي، تم إدماج لبنان على النحو الأمثل في الاقتصاد العالمي وسلاسل القيمة العالمية، لكن الخسارة الضخمة المستمرة للموارد البشرية ذات الكفاءات العالية لصالح أسواق العمل الأجنبية (هجرة الأدمغة) أسهمت في تفاقم ضعف الإنتاجية.

**ونتيجة لذلك، يحاول الاقتصاد جاهدا الحد من الفقر وتحقيق النمو الشامل، مع استمرار ضعف فرص العمل وسوء توزيعها حتى خلال الفترات التي ارتفع فيها نمو الناتج المحلي الإجمالي.** ويقدر أن مرونة نمو العمالة على المدى الطويل تبلغ 0.2،[2] وهو ما يقل كثيرا عن المتوسط المقدر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والبالغ 0.5.[3] وفي الوقت نفسه، تركزت فرص العمل في أنشطة منخفضة الإنتاجية حيث أن الأنشطة التي تنطوي على ارتفاع الإنتاجية لم تحقق نموا متناسبا. وبما أن العمالة الأجنبية هي المهيمنة في الأنشطة ذات المهارات المنخفضة (الأقل إنتاجية)، فإن ارتفاع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي لم تتحول إلى فرص عمل ملموسة للبنانيين.

**كشف اندلاع الصراع في سوريا عن نقاط الضعف الاقتصادية في لبنان.** منذ عام 2011، بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 1.2% سنوياً (قبل الأزمة المالية)، بعد أن كان المعدل يتراوح بين 4% و5%. وفي ظل نظام سعر الصرف الثابت، أدى انخفاض تدفقات رأس المال الوافدة، إلى جانب اختلالات داخلية وخارجية أكبر، إلى زيادة المخاطر المالية الكلية التي تم تخفيفها بتكلفة متزايدة الارتفاع (أي عمليات الهندسة المالية التي قام بها المصرف المركزي). وبحلول عام 2019، كانت الإخفاقات في النظام قد اندفعت في النظام المالي الكلي، مما أدى إلى ظهور إحدى أقوى حالات الانكماش الاقتصادي التي شهدتها البلاد على الإطلاق، مصحوبة بارتفاع في معدلات الفقر. ووفقاً لتقديرات قبل الانفجار، فإن الناتج المحلي الإجمالي عام 2020 انكمش بنسبة 10% على الأقل، في حين قُدرت معدلات الفقر العام والفقر المدقع بنسبة 45% و 22% على التوالي. في الواقع، وفي وقت مبكر من ربيع العام 2016، كان المرصد الاقتصادي الذي أعده البنك الدولي حول لبنان قد أعلن إفلاس النموذج الاجتماعي-الاقتصادي في البلد.[4]

**حددت الدراسة التشخيصية المنهجية الخاصة بلبنان[5] هيمنة النخبة، المختبئة خلف الستار المذهبي والحكم الطائفي، باعتبارها قيدا من بين قيدين رئيسيين اثنين أمام تحقيق التنمية الاقتصادية في البلاد.[6]** وتحت ستار الحفاظ على التوازنات الطائفية، ظهرت نخبة تسيطر

---

[1] إدارة الجمارك.

[2] World Bank (2012), "*Republic of Lebanon—Good Jobs Needed: The Role of Macro, Investment, Education, Labor and Social Protection Policies"*, December, Washington DC.

[3] صندوق النقد الدولي (2014)، مشاورات المادة الرابعة وقضايا مختارة، يوليو تموز، واشنطن.

[4] World Bank (2016), *A Geo-Economy of Risks and Rewards*, the Lebanon Economic Monitor, Spring 2016 Issue.

[5] Le Borgne, Eric and Jacob, Thomas (2016), *Promoting Poverty Reduction and Shared Prosperity: A systematic Country Diagnostic*, World Bank Group, Report No. 103201, January 2016.

[6] القيد الرئيسي الآخر هو الصراع والعنف، اللذان ينبعان جزئيا من ديناميات الصراع في الشرق الأوسط.

على الموارد الاقتصادية الرئيسة، الخاصة منها والعامة على حد سواء، مما أدى إلى الاعتماد على النظام الريعي وتقسيم غنائم الأسواق غير التنافسية ودولة مهترئة غير فاعلة.

**وفي مواجهة المخاطر المتنامية، حددت سلسلة من التقارير التحليلية والتوصيات حول السياسات التي أعدها البنك الدولي إصلاحات هيكلية وقطاعية معينة يمكن أن تساعد على الحد من المخاطر وتعزيز النمو.** وفي شهر ديسمبر كانون/ الأول 2016، أي بعد عامين ونصف العام من الفراغ الرئاسي وشلل المؤسسات، نشر البنك الدولي ورقة بيضاء[7] تناولت الإصلاحات التي يجب تنفيذها من قبل الحكومة الجديدة آنذاك. وعرضت الورقة البيضاء قائمة بالإصلاحات ذات الأولوية على مدى فترتين زمنيتين - أول 100 يوم للحكومة الجديدة، حيث تم عرض 10 إصلاحات ذات أولوية، علاوة على الإصلاحات المطلوبة في الأجل المتوسط. وتم تطوير هذه القائمة في وقت لاحق وإدراجها بما يتناسب مع التقييم الاستراتيجي الذي قام به البنك الدولي لبرنامج الإنفاق الاستثماري في[8] لبنان، وقد تم عرضه على المؤتمر الاقتصادي للتنمية من خلال الإصلاحات ومع الشركات (سيدر) الذي انعقد في باريس في شهر أبريل/نيسان 2018. وقد أورد التقييم إصلاحات هيكلية وقطاعية محددة يمكن أن تتيح تمكين هذا البرنامج، الذي اعتمدته الحكومة في المؤتمر. في المقابل، تعهد المانحون بتقديم حوالي 11 مليار دولار أميركي من التمويل الميسر للمرحلة الأولى من البرنامج. لكن الحكومة لم تف بالتزاماتها لاحقا.

**وقع الانفجار في المرفأ في خلال فترة كان لبنان يعاني فيها من كافة الصعوبات والتحديات المذكورة أعلاه** – منها ما هو داخلي متمثل بالنظام الذي أظهر فشلاً في الحوكمة والسياسات الاقتصادية، ومنها خارجي حيث يقع لبنان في الخطوط الأمامية للنطاق الجيوسياسي الأكثر تقلباً في العالم.

### *إعادة بناء لبنان على نحو أفضل*

**يدفع الشعب اللبناني، ولا سيما فئاته الأضعف، ثمنا باهظا لهذه الأزمات، وباتت الثقة في النظام السياسي والاقتصادي الحالي تتآكل.** وفي أعقاب الانفجار، سوف يشهد لبنان على الأرجح زيادة في معدلات الفقر والبطالة وانعدام الأمن. وسيظهر ذلك التأثير على نحو كبير بين الفئات الأكثر ضعفاً من السكان، بما في ذلك الفقراء والمهاجرين الاقتصاديين واللاجئين. وفي حين أن الإصلاح الكامل لمرافق البنية التحتية المتضررة قد يستغرق سنوات، فإن الصعوبة الأكبر تكمن في التعافي من الإحساس باليأس وفقدان الأمل الذي يشعر به العديد من اللبنانيين تجاه نظام سياسي واقتصادي أصبحت شرعيته موضع شك متزايد.

**ولذلك، يجب أن يكون الانفجار بمثابة جرس إنذار ينبه على ضرورة إحداث تغيير سريع ومنهجي.** وفي هذا المنعطف الحرج، من الضروري اتخاذ إجراءات سريعة وحاسمة. وهذا الشعور بالعجلة والإلحاح يشاطره العديد من اللبنانيين، كما يتجلى في الاحتجاجات الواسعة النطاق التي اندلعت عقب وقوع الكارثة للدعوة إلى تغيير مؤسساتي واقتصادي واجتماعي في النظام بأسره.

**وفي هذا السياق، تتيح الأزمة الحالية فرصة جدية لإعادة بناء لبنان على نحوٍ أفضل، مسترشدة في ذلك بمبادئ الشفافية والشمولية والمساءلة.** وينبغي أن تتبع هذه العملية نهج "لبنان بجميع مكوناته" الذي يجمع بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والناشطين والمجموعات الشبابية ومراكز البحوث والأوساط الأكاديمية والمجتمع الدولي حول رؤية مشتركة وأهداف استراتيجية. وينبغي أن تكفل عملية إعادة البناء تمثيل جميع شرائح المجتمع اللبناني، بما في ذلك النساء والفئات المجتمعية الضعيفة، وأن تراعي مصالح وأصوات اللاجئين والمهاجرين. ولا يزال اللبنانيون في بلاد الاغتراب يمثلون موردا استراتيجيا للاقتصاد، ليس فقط عبر المحفظات الاستثمارية والاستثمارات القصيرة الأجل الأخرى، بل الأهم من ذلك للاستثمار الأجنبي المباشر والمنتج الطويل الأجل. وخلال الأسابيع القادمة، سيلزم تقديم الآراء التقييمية للأطراف المعنية وبناء توافق في الآراء من أجل إثراء نطاق برنامج شامل لإعادة البناء وتصميمه وترتيباته المؤسسية، فضلا عن إطار المتابعة والمساءلة الذي يستند إليه البرنامج. وينبغي أن يلبي هذا البرنامج بشكل مباشر الاحتياجات الملحة للسكان المتضررين مع ضمان تحقيق النتائج بطريقة تتسم بالكفاءة والإنصاف والشفافية.

### *نحو إطار للإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار*

**يجب أن يستند نهج إعادة البناء على نحوٍ أفضل إلى إطار للإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار.** فمن شأن تجاهل الدوافع الكامنة التي أسهمت في هذه المأساة أن يؤدي إلى استمرار الأزمات وضعف قوة الزخم نحو إحداث تغيير ذي مغزى. فمن المهم أن يقوم هذا الإطار على ركائز استراتيجية يمكن أن تشمل ما يلي: (أ) الإصلاحات الرامية إلى تعزيز ثقة المواطن وتحسين إدارة الحكم؛ (ب) التعافي الذي يركز على البشر، و(ج) إعادة بناء الموجودات والخدمات والبنية التحتية الحيوية. ويمكن إدماج هذه العناصر في رؤية للتعافي من الأزمات، يتعين أن يتفق عليها جميع الأطراف المعنية في عملية تشاركية. وتماشيا مع هذه الركائز الاستراتيجية، يمكن أن يستند الإطار إلى أربعة أهداف استراتيجية هي: (1) تحسين إدارة الحكم والمساءلة للمساعدة في استعادة الثقة في الدولة؛ (2) استعادة فرص العمل والفرص الاقتصادية،

[7] World Bank (2016), *Priority Reforms for the Government of Lebanon*, December 2016.
[8] Harake, Wissam and Christos Kostopoulos (2018), *Strategic Assessment: A Capital Investment Plan for Lebanon*, World Bank Group, Washington DC.

وإنعاش الاقتصاد المحلي والوطني؛ (3) تعزيز التماسك الاجتماعي بضمان الاحتواء الاجتماعي؛ و(4) إصلاح وتحسين الخدمات الأساسية والبنية التحتية المادية.

**هناك 4 مجموعات من الإصلاحات السياسية والمؤسساتية ذات أهمية بالغة لإعادة بناء لبنان على نحوٍ أفضل.** وينبغي أن تهدف هذه الإصلاحات إلى استعادة الاستقرار الاقتصادي لضمان العيش الكريم للبنانيين، وتحسين الحوكمة، وكسر هيمنة النخبة، فكل ذلك يمكن أن يساعد على إعادة بناء ثقة المواطن في حكومته. وفي حين أنه ليس من الضروري إنجاز الإصلاحات جميعها فورا، ينبغي أن تبدأ بطريقة موثوقة تشاركية ولا رجعة فيها، وهي كالتالي:

- ضبط أوضاع الاقتصاد الكلي. تزيد الكارثة من ضرورة وضع استراتيجية موثوقة شاملة ومنسقة للاستقرار المالي الكلي، وذلك ضمن إطار متوسط الأجل للاقتصاد الكلي والمالية العامة. فاستعادة الثقة في مؤسسات لبنان المالية والنقدية ونهوضها بوظائفها وضمان استقرار الاقتصاد الكلي هي إجراءات مسبقة حاسمة. ومن شأن اعتماد هذه الاستراتيجية وتنفيذها أن يضمن تقديم الدعم المالي من المؤسسات المالية الدولية والمجتمع الدولي بشكل عام.
- إصلاح إدارة الحكم. ينبغي أن تمثل هذه الإصلاحات استقلالية القضاء وشفافيته، واعتماد قانون حديث للمشتريات العامة، وإنشاء لجنة لمحاربة الفساد، وتطبيق استراتيجية لمحاربة الفساد، وإصلاح قطاع الكهرباء. وينبغي أن تمثل هذه الإصلاحات انفصالا واضحا عن نموذج *الأنماط التقليدية بمعالجة التحديات داخل النظام والمتمثلة في الحصانة وغياب المساءلة المرتبطين بنظام المحسوبية*. وقد شكّل ذلك تربة خصبة للفساد والمحسوبية وعدم المساواة.[9]
- بيئة عمل القطاع الخاص. من الأمور الحيوية تطبيق إصلاحات من شأنها أن تخفض تكلفة العمليات، وتعزز إطار المنافسة، وتزيد من قابلية الأسواق للتنافسية، وتعزز ممارسات المشتريات العامة التي تتسم بالإنصاف والشفافية. وهنا أيضاً، ينبغي التركيز على كسر هيمنة النخبة، التي احتكرت الموارد الخاصة والعامة على حد سواء.
- ضمان الأمن البشري. تشمل هذه الإصلاحات تمكين الشباب والنساء، ونظاما شاملا للحماية الاجتماعية، وضمان شبكات الأمان للفقراء والضعفاء، وتحسين نتائج التعليم والصحة.

**ويعتبر تنفيذ البرنامج الإصلاحي القائم على المصداقية العامل الأساسي للحصول على المساعدات الإنمائية الدولية.** ويخضع التمويل لقيود شديدة نظراً لأوضاع الاقتصاد الكلي الصعبة في لبنان، وعدم وجود حيز في المالية العامة، وضعف القطاع المالي المحلي، إلى جانب أن مناخ الاستثمار لا يساعد على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. وفي الأجل القصير، سيتيح التمويل الخارجي (من المانحين) مصدرا لا غنى عنه لتمويل جهود التعافي والجهود الضيقة النطاق لإعادة الإعمار. وفي حين أن المساعدات الإنسانية قد تمت تعبئتها على وجه السرعة، فإن المساعدات الإنمائية الدولية ستبقى مرهونة بجدول أعمال إصلاحي ذي مصداقية، لا سيما بالنظر إلى أن ميزانيات المانحين تعاني حاليا من ضغوط. ولن يكفي على الأرجح التمويل من المنح في حد ذاته لتلبية احتياجات إعادة الإعمار على نطاق واسع؛ ورغم ذلك، يمكن أن يلعب دوراً محفزاً في إطلاق برامج تلبي احتياجات التعافي الحيوية للفئات الأشد ضعفاً. ويمكن أيضا توفير التمويل الدولي في شكل قروض ميسرة وضمانات لتعبئة مصادر أخرى للتمويل. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يساعد الاستخدام الاستراتيجي للمساعدات الإنمائية والصناديق الخيرية، والضمانات وصناديق التخفيف من المخاطر على تعبئة رأس المال الخاص في الأجل المتوسط. بيد أن ذلك يتطلب تعزيز مناخ الأعمال والاستثمار. وفي المستقبل، سيلزم تنفيذ خطة إصلاح ذات مصداقية واستراتيجية تمويل مرتبطة بها ومحددة التوقيت للمساعدة على إطلاق مصادر التمويل الخارجية ومصادر التمويل من القطاع الخاص.

**ويمكن توجيه الموارد الإنمائية من خلال صندوق تمويلي جديد يديره شركاء دوليون.** والهدف من هذا الصندوق ما يلي: (1) توجيه موارد المنح المقدمة من الجهات المانحة من خلال آلية مجمعة، و(2) العمل كمنصة لحوار السياسات وتنسيق الأموال. وسيكون نطاق الصندوق محصورا في أنشطة التعافي وإعادة الإعمار في القريب العاجل والأجل القصير. ونظراً للسخط العام على الحكومة، يمكن للصندوق أن يختبر نموذج عمليات مبتكراً يوجه الموارد إلى المنظمات غير الحكومية التي تم فحصها لتصميم وتنفيذ مشاريع التعافي وإعادة الإعمار، إلى جانب الرقابة الائتمانية القوية من قبل مدير الصندوق. وفي جميع الحالات، يجب ضمان التنسيق بين المانحين.

**وسيكون من الأمور الحاسمة لإرساء نهج فعال لإعادة البناء على نحو أفضل الإسراع في وضع ترتيبات مؤسسية وترتيبات تنفيذية ملائمة، تستند إلى أساس الإدارة الرشيدة للحكم والشفافية.** ويتعين أن تتضمن هذه الترتيبات المؤسسية أحكاما خاصة للرقابة الاستراتيجية وصنع القرار؛ وتنسيق العمليات وإدارتها ومتابعتها؛ وكفالة الشفافية الكاملة والمساءلة والإنصاف في تخصيص الموارد؛ وتوفير التمويل من خلال الوسائل والأدوات المصممة خصيصا للأولويات العاجلة لجهود التعافي. ولذلك، ينبغي إشراك المواطنين بقوة في الترتيبات المؤسسية وضمان مشاركة الأطراف المعنية بالمجتمع المدني في الهيئات الرئيسية لإدارة شؤون الحكم وفي صنع القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد وتنفيذها وتمويلها ومتابعتها.

[9] احتل لبنان المرتبة 138 على مؤشر مدركات الفساد 2019 لمنظمة الشفافية الدولية، وذلك من بين 180 بلدا في العالم.

**وتتيح الدروس المستفادة من سياقات أخرى لما بعد الأزمات عدة خيارات من أجل وضع ترتيبات مؤسسية وتنفيذية فعالة.** ويمكن أن تشمل هذه الأولويات تعيين أو إنشاء وكالة تنفيذ رائدة، أو التنفيذ على مستوى القطاعات من جانب الوزارات المعنية، أو نموذج دامج تقوم فيه وكالة مؤقتة بتوفير التوجيه الشامل والإشراف البرامجي بينما يبقى التنفيذ لامركزيا على المستويين القطاعي والمحلي، مع القيام الوكالات العامة المحلية ومنظمات المجتمع المدني بدور رئيسي. وفي السياق اللبناني، يمكن تصور نموذج غير تقليدي يعتمد بشكل أكبر على المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني مع مراعاة الحاجة إلى تدعيم قدرات الدولة اللبنانية على المدى البعيد وتحجيم سيطرة النخبة على الدولة.

**كما أن إعادة البناء على نحوٍ أفضل يتطلب وجود آليات قوية للمساءلة والشفافية في ما يتعلق بأنشطة الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار، وتدعيم المؤسسات.** واستناداً إلى تجارب بلدان أخرى، يمكن أن تتخذ هذه الآليات شكل إطار النتائج المفصل، وترتيبات متابعة وتقييم مخصصة مع مشاركة قوية من المواطنين، ونظام شفاف لمتابعة المعونة، ومراجعة فعالة لمراقبة مشاريع إعادة الإعمار والإشراف المالي عليها، واستخدام أدوات وسائل التواصل الاجتماعي ومشاركة المواطنين في تدعيم الشفافية. وسيكون ضمان المساءلة والشفافية على نحو قوي أمرا مهما بصفة خاصة نظرا لارتفاع مستويات القلق العام بشأن إدارة عملية إعادة الإعمار.

**المجتمع الدولي ملتزم بالمساهمة في بناء لبنان على نحوٍ أفضل، مع الفهم الواضح بأن هذه العملية بحاجة إلى أن يقودها الشعب اللبناني.** ويعد التقييم السريع للأضرار والاحتياجات في بيروت، الذي أعدته مجموعة البنك الدولي بالتعاون مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، وبالتشاور مع ممثلين وأطراف معنية من مختلف شرائح المجتمع اللبناني،[10] خطوة أولى في هذا الاتجاه. ويتيح التقرير تقديراً أولياً للاحتياجات الحيوية لإعادة بناء البنية التحتية المادية واستئناف الخدمات في القريب العاجل (العام 2020) وفي الأجل القصير (العام 2021). ويشمل التقييم أيضا توصيات بشأن التدخلات الفورية، أي حتى نهاية عام 2020 في مجالي التعافي وإعادة الإعمار، فضلا عن مجالات الإصلاح ذات الأولوية لضمان زيادة التعافي في الأجل القصير وما بعده. وسيعقب هذا التقييم السريع إعداد إطار عمل للإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار، سيتيح خطة عمل لتفعيل هذا التقييم ويتضمن توصيات من تقييمات أخرى. واستناداً إلى تقييمات القطاعات المفصلة، سيُحدد هذا الإطار الطريق لبرنامج شامل على المدى المتوسط للإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار. وإلى جانب المساعدة التقنية والتمويل، فإن المجتمع الدولي مستعد أيضا لدعم عملية التشاور الهامة. ويمكن أن يشمل ذلك تنظيم *مائدة مستديرة دولية للإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار*، تجمع جميع الأطراف المعنية لتحديد عناصر التحرك الحاسم لبناء لبنان على نحو أفضل.

[10] يعرض المرفق عرضا عاما موجزا عن مشاركة الأطراف المعنية واجتماعات الآراء التقييمية.

# أولا. التقييم السريع للأضرار والاحتياجات[11]

## حقائق أساسية

فور وقوع الانفجار الضخم الذي هز بيروت بتاريخ 4 أغسطس/آب 2020، أطلقت مجموعة البنك الدولي بالتعاون مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي تقييماً سريعاً للأضرار والاحتياجات.

**المدة:** 5-31 أغسطس/آب 2020 جدول زمني للتقييم السريع للأضرار والاحتياجات في بيروت

**الأهداف:**

- تقييم التأثير على السكان والموجودات المادية والبنية التحتية والخدمات
- إجراء تقدير أولي لاحتياجات إعادة بناء البنية التحتية واستئناف تقديم الخدمات على المدى القصير العاجل (عام 2020) والمتوسط (عام 2021)
- المساهمة في تنسيق الجهود الوطنية والدولية من أجل *إعادة البناء على نحوٍ أفضل*

**النطاق الجغرافي:**

**موقع الانفجار في بيروت الكبرى** مع التركيز على الأجزاء الأكثر تضررا ضمن نطاق على بعد **خمسة كيلومترات** من موقع الانفجار.

**نطاق التقييم:** 16 قطاعاً

- **التأثير على الاقتصاد الكلّي**
- 5 **قطاعات اجتماعية:** الإسكان؛ والصحة؛ والتعليم؛ والثقافة؛ والحماية الاجتماعية وفرص العمل
- 4 **قطاعات للبنية التحتية**: النقل ومرفأ بيروت؛ والطاقة؛ والمياه والصرف الصحي والصحة العامة؛ والخدمات البلدية
- 3 **قطاعات إنتاجية ومالية**: التجارة والصناعة؛ والمالية؛ والسياحة
- 3 **قطاعات مشتركة**: الحوكمة؛ والاستدامة الاجتماعية والاحتواء الاجتماعي؛ والبيئة

الشكل 1. جدول زمني للتقييم السريع للأضرار والاحتياجات في بيروت

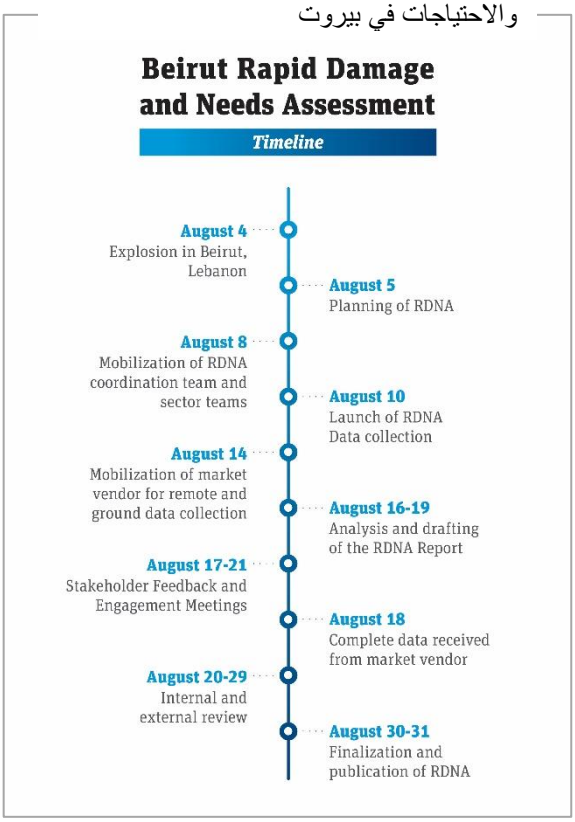


**مصادر البيانات والمنهجية:**

**بيانات ميدانية ومجمّعة عن بعد:** صور الأقمار الصناعية العالية الدقة، صور الطائرات بدون طيار، المسوحات الأرضية، مسح تصورات السكان، بيانات من الوزارات والمنظمات الحكومية، وكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة، منظمات المجتمع المدني، الرابطات المهنية والنقابات، منظمات القطاع الخاص، الأوساط الأكاديمية، إلخ، التي تم جمعها من خلال سلسلة من اجتماعات المشاركة المتعددة الأطراف المعنية وملاحظاتهم التقييمية. وقد استخدمت هذه المصادر المختلفة لتثليث البيانات وتحسين صحتها. وتم تعديل هذا التقييم السريع من منهجية تقييم الاحتياجات بعد الكوارث التي اشترك في إعدادها الاتحاد الأوروبي ومجموعة البنك الدولي والأمم المتحدة.

**نتائج أساسية:**

[11] احتياجات التقييم السريع للأضرار والاحتياجات تقتصر على الفترة الزمنية الممتدة حتى شهر ديسمبر /كانون الأول 2021. لا يعرض هذا التقييم الاحتياجات اللازمة لبرنامج التعافي وإعادة الإعمار بأكمله والذي سيكون مطلوبا بعد كارثة الانفجار. والاحتياجات الواردة في تقرير التقييم هي الاحتياجات ذات الأولوية في مختلف قطاعات الاقتصاد لتقديم الخدمات وإعادة بناء المرافق الحيوية للبنية التحتية. وعادة ما يستغرق التقييم الشامل للأضرار والاحتياجات وقتاً (من شهرين إلى ثلاثة أشهر)، ولذلك من المستحسن إجراء التقييم السريع كخطوة أولى للتأكد من أن الاحتياجات في القريب العاجل والأجل القصير للسكان قد تم تحديدها وتلبيتها على وجه السرعة.

- ✓ **الأضرار المادية[12]: 3.8 - 4.6 مليار دولار أميركي[13]**، مع وقوع أشد الأضرار في قطاعي الإسكان والثقافة.
- ✓ **الخسائر في تدفقات الاقتصاد[14]: 2.9-3.5 مليار دولار أميركي**، مع وقوع أشد الأضرار في قطاع الإسكان، يليه النقل والثقافة.
- ✓ **أولويات احتياجات التعافي وإعادة الإعمار للعامين 2020 و2021: 1.8- 2.2 مليار دولار أميركي**، مع أكثر الاحتياجات في قطاع النقل، يليه الثقافة والإسكان.

### التأثير على الاقتصاد

- ✓ **الفاقد في النشاط الاقتصادي** بسبب تعرض رأس المال المادي للتدمير.
  - انخفاض في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ما يصل إلى 0.4 و0.6 نقطة مئوية عامي 2020 و2021 على التوالي.
- ✓ **الفاقد في إيرادات المالية العامة**
- ✓ **التعطل المحتمل في النشاط التجاري يؤدي إلى ارتفاع تكلفة معاملات التجارة الخارجية.**
  - وقد تخصم قيود الاستيراد حداً إضافياً (الحد الأعلى) قدره 0.4 و1.3 نقطة مئوية من معدل النمو عامي 2020 و2021 على التوالي.
- ✓ **ارتفاع معدلات التضخم والفقر**

---

**السياق العام**

هز انفجار هائل في مرفأ بيروت بتاريخ 4 أغسطس/ آب 2020 العاصمة بأسرها، وأسفر عن مقتل ما لا يقل عن 200[15] شخص، وإصابة أكثر من 6000 شخص،[16] وتشريد حوالي 300 ألف من سكان المدينة.[17] ودمر الانفجار أكبر مرفأ في لبنان، وهو واحد من أكثر المرافئ ازدحاما في الشرق الأوسط ويضم معظم مخازن القمح في لبنان. ولحقت أضرار بالغة بالمناطق السكنية والتجارية التي تعتبر ذات كثافة سكانية، ضمن نطاق على بعد خمسة كيلومترات من مركز الانفجار.[18] وبدأت جهود البحث والإنقاذ فور وقوع الانفجار، ثم انتقلت العملية إلى الجهود الإنسانية وجهود التعافي المبكر. وهذه الجهود قائمة وسوف تستمر على المدى القريب لمساعدة شعب لبنان على إعادة بناء ما دمره الإنفجار.

**الأهداف**

المقصد الرئيسي للتقييم السريع للأضرار والاحتياجات في بيروت هو إعلام الأطراف المعنية – بما في ذلك الحكومة اللبنانية، وكذلك المجتمعين المحلي والدولي – بتداعيات وآثار الكارثة (الأضرار والخسائر المباشرة وغير المباشرة) واحتياجات إعادة الإعمار. والمبادئ التوجيهية لإجراء هذا التقييم هي الشفافية والشمولية والإدارة الرشيدة للحكم، وذلك بهدف تعزيز التعافي الاقتصادي والاجتماعي المستدام مع خفض مستويات الفقر على وجه السرعة. وعلى نحو أكثر تحديدًا، يقوم التقييم السريع بما يلي:

- توجيه عملية الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار، باعتبار الكارثة فرصة سانحة لإعادة بناء لبنان على نحوٍ أفضل، مسترشدة في ذلك بمبادئ الشفافية والاحتواء والمساءلة؛
- إتاحة تقدير أولي للاحتياجات الحيوية لإعادة بناء البنية التحتية المادية واستئناف الخدمات على وجه السرعة (عام 2020) وفي الأجل القصير (عام 2021)؛
- المساهمة في زيادة تنسيق الجهود الوطنية والدولية من أجل إعادة البناء على نحوٍ أفضل؛
- التوصية بإجراء تقييمات وتحليلات تمثل أهمية بالغة للوصول إلى فهم شامل لتأثير الأزمة، ووضع برنامج للتعافي على الأجلين المتوسط والطويل.

**النهج والنطاق**

***النطاق الزمني:*** تركز التحليلات والتوصيات الواردة في التقييم السريع على تأثير الانفجار واحتياجات التعافي وإعادة البناء فقط. ولذلك تم إجراء الحسابات الخاصة بالأضرار والخسائر والاحتياجات بالنسبة لخط أساس قبل الانفجار في ما يتعلق بالأصول المادية. وجُمعت بيانات خط الأساس من الحكومة اللبنانية وبلدية بيروت وغيرهما من الأطراف المعنية، واستُكملت من أجل التثبت والاستدلال الثلاثي ببيانات ميدانية متاحة للجمهور.

---

[12] **الأضرار** تُقدر بقيمة استبدال الموجودات المادية كليا أو جزئيا أو بشكل طفيف.

[13] نظراً للطبيعة السريعة لهذا التقييم، فإن التقرير يعرض نطاقاً منخفضاً وعالياً لقيم الأضرار المادية والخسائر الاقتصادية والاحتياجات ذات الأولوية للسنتين الميلاديتين 2020 و2021.

[14] **الخسائر** تُقدر بتدفقات الاقتصاد بسبب الغياب المؤقت للموجودات التي لحقت بها أضرار.

[15] حصيلة ضحايا انفجار بيروت تشمل عشرات اللاجئين والمفوضية تكثف استجابتها الطارئة، أغسطس/ آب 2020، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

[16] نداء لبنان العاجل. مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، 2020.

[17] انفجار بيروت: الصليب الأحمر يعالج الجرحى. الصليب الأحمر الأمريكي، 2020.

[18] نداء لبنان العاجل. مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، 2020.

***النطاق الجغرافي.*** يقتصر التقييم السريع للأضرار والاحتياجات في منطقة بيروت على نطاق التأثير في منطقة بيروت الكبرى مع التركيز بشكل رئيسي على الأجزاء الأكثر تضرراً في دائرة تمتد على بعد خمسة كيلومترات من موقع الانفجار.

***النطاق القطاعي:*** يغطي التقييم السريع الأضرار والاحتياجات في القطاعات الـ16 التالية:

- **التأثير على الاقتصاد الكلّي**
- **القطاعات الاجتماعية:** الإسكان؛ والصحة؛ والتعليم؛ والثقافة؛ والحماية الاجتماعية وفرص العمل
- **قطاعات البنية التحتية:** النقل ومرفأ بيروت؛ والطاقة؛ والمياه والصرف الصحي والصحة العامة؛ والخدمات البلدية
- **القطاعات الإنتاجية والمالية:** التجارة والصناعة؛ والمالية؛ والسياحة
- **القطاعات المشتركة:** الحوكمة؛ والاستدامة الاجتماعية والاحتواء الاجتماعي؛ والبيئة

**مشاركة الأطراف المعنية** (انظر المرفق)

اعتمد التقييم السريع، الذي تم إعداده بالعمل بشكل وثيق مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، نهج "لبنان بجميع مكوناته" الذي تشاركت مجموعة البنك الدولي فيه عن كثب مع ممثلين وأطراف معنية من جميع مجالات المجتمع اللبناني وفئاته.[19] وشملت هذه المشاركات طائفة واسعة من الأفراد من الهيئات الحكومية الوطنية والمحلية، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمنظمات الشبابية، والأوساط الأكاديمية، والجهات المانحة. وقد ساعد هذا النهج على إثراء النتائج والتحليلات والتوصيات الواردة في التقييم والمستندة إلى احتياجات السكان المتضررين وأولوياتهم الناشئة. وأُولي اهتمام خاص لإشراك الأطراف المعنية المشاركة بنشاط في عملية تقييم الأضرار، وتقديم المعونة، وإعادة إعمار بيروت. ولتحفيز المناقشة، عقدت اجتماعات افتراضية مع فرق تركيز كبيرة وعقدت اجتماعات أصغر مباشرة وعبر الإنترنت مع الخبراء لمناقشة التفاصيل التقنية. وسوف تستمر العملية التشاركية هذه طوالفترة وضع وتنفيذ إطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار.

**المنهجية**

يعمل التقييم السريع على تقدير (1) الأضرار التي لحقت بالأصول المادية؛ و(2) الخسائر الاقتصادية التالية؛ و(3) احتياجات التعافي وإعادة الإعمار. وتم الفصل قدر الإمكان بين الأضرار والخسائر الاقتصادية واحتياجات التعافي وإعادة الإعمار بين القطاعين العام والخاص. وتم ذلك من خلال الجمع بين البيانات الميدانية والبيانات التي تم جمعها عن بعد، بما في ذلك صور عالية الدقة التقطتها الأقمار الصناعية والطائرات بدون طيار. وتُقدَّر **الأضرار** بأنها قيمة استبدال الموجودات المادية التي لحقها الضرر كلياً أو جزئياً أو بشكل طفيف. وتقدر **الخسائر** في تدفقات الاقتصاد الناجمة عن الغياب المؤقت للموجودات المتضررة. وتنقسم **احتياجات التعافي وإعادة الإعمار** إلى فئتين عامتين: إعادة بناء البنية التحتية واستئناف الخدمات، ويتم تحديد تكلفتها في القريب العاجل (العام 2020) وفي المدى القصير (العام 2021).

*الأضرار*

لتقدير الأضرار، تم احتساب المتوسط على أساس عدد المرافق المتضررة، ووضعها المادي (متضررة بشكل طفيف أم جزئيا أم مُدمَّرة تماما)، وتكاليف الوحدة التقديرية المرتبطة بكل فئة من الموجودات قبل الكارثة. وقام أخصائيو القطاع والجهات المعنية المحلية وغيرهم بتقدير تكلفة الوحدة هذه. وبالتالي، فإن الأضرار هي متغير كمي.

*الخسائر*

كما أن التقييم قدر إلى حد كبير الخسائر، أي التغيرات في التدفقات الاقتصادية الناشئة عن الكارثة، التي تحدث إلى أن يتحقق التعافي الكامل. وشملت الخسائر النمطية انخفاض الناتج في القطاعات الإنتاجية (مثل التجارة والصناعة والمالية)، فضلاً عن انخفاض الإيرادات وارتفاع تكلفة التشغيل في مجال الخدمات (مثل قطاعات التعليم والصحة والمياه والصرف الصحي). يتم التعبير عن الخسائر بالقيم الحالية. وبالتالي، فإن الخسائر هي متغير زمني.

*احتياجات القطاع العام من التعافي وإعادة الإعمار*

كما يعرض التقييم السريع للأضرار والاحتياجات في بيروت تقديراً لاحتياجات القطاع العام في مجال التعافي وإعادة الإعمار في القريب العاجل (حتى نهاية العام 2020) المطلوبة لتلبية الاحتياجات العاجلة ذات الأولوية. وتم تقييم الاحتياجات القصيرة الأجل (حتى نهاية العام 2021) إلى جانب تحديد الإصلاحات اللازمة لتعزيز التعافي على أساس مبادئ الشفافية والشمولية والمساءلة. إن احتياجات إعادة الإعمار في مختلف القطاعات تحول الأضرار إلى الأسعار بالقيمة الحالية، بمراعاة التضخم والأمن وأقساط التأمين، فضلاً عن عامل "البناء على نحوٍ أفضل". وتراعي احتياجات التعافي أيضا الجوانب "غير المادية" وغير المرتبطة بالبنية التحتية، كالموظفين والمعدات والتجهيزات والمواد، وهي جميعا ضرورية لتقديم خدمات تماثل مستوياتها ما قبل الكارثة. وحالما يتم حسابها، تتحدد أولويات احتياجات التعافي وإعادة

[19] انظر المرفق: آراء تقييمية من الأطراف المعنية والاجتماعات التشاركية

الإعمار وتوزيعها في القريب العاجل وعلى المدى القصير.[20] واستناداً إلى تقدير الأضرار والتأثيرات النوعية، حدد كل قطاع احتياجات التعافي واقترح تدخلات ذات أولوية متسلسلة. ويشمل ذلك تكلفة إعادة بناء الموجودات المدمرة، وتوفير الخدمات، وتحسين المواصفات، وتدابير الحد من المخاطر.

*إعادة البناء على نحو أفضل وأكثر ذكاء*

تشمل الاحتياجات والتدخلات المقترحة مكوّن **"إعادة البناء على نحوٍ أفضل"**، الذي يتضمن إجراءات تعزز المزيد من الشمولية والشفافية والمساءلة، وتكفل استدامة عملية التعافي. فهو يحد من أوجه الضعف ويزيد من صمود البنية التحتية المادية والنظم المجتمعية وسبل العيش والاقتصاد والبيئة من خلال دمج تدابير بناء القدرة على الصمود خلال مرحلة التعافي وإعادة الإعمار. وهذا التقييم هو تعديل لمنهجية تقييم الاحتياجات بعد وقوع الكوارث،[21] التي اشترك في إعدادها الاتحاد الأوروبي ومجموعة البنك الدولي والأمم المتحدة، والتي أُستخدمت في العديد من التقييمات السريعة حول العالم.

ويمكن أيضا استغلال هذه الكارثة كفرصة لا *لإعادة البناء على نحو أفضل* فحسب، لكن *"إعادة البناء على نحوٍ أكثر ذكاء."* فإعادة البناء على نحو أكثر ذكاء يتضمن مفهوم ملائمة "الحجم" و"الموقع". فإذا ما لحق بأحد الموجودات ضرر أو تدمير، ينبغي لعملية إعادة التأهيل أن تنظر فيما إذا كان إعادة بناء هذا الأصل بنفس الحجم وفي نفس الموقع الذي كان عليه قبل وقوع الكارثة، أو إذا كان من الممكن معالجة هذه التفاوتات في عملية إعادة التأهيل، مما يزيد من قدرة الموجودات على الصمود.

**قيود وتحديات رئيسية يواجهها التقييم**

**بيئة تهيمن عليها التحديات**

بتاريخ 5 أغسطس/ آب 2020، أعلنت الحكومة اللبنانية حالة الطوارئ الوطنية لمدة أسبوعين، وفي هذا الصدد، أصدرت تعليمات إلى الجيش اللبناني بالسيطرة الشاملة على الوضع الأمني في بيروت، والاضطلاع بالدور القيادي في الاستجابة لمواجهة الكوارث. وبعيد وقوع الانفجار، استقال رئيس الوزراء حسان دياب وحكومته في 10 أغسطس/ آب 2020. وقد أدت التحديات المتعلقة بمحدودية القدرات من جراء الانفجار، وتجدد الإغلاق الاقتصادي لوقف تفشي فيروس كورونا، وسوء الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية القائمة من قبل، إلى زيادة تفاقم البيئة الحافلة بالتحديات بالفعل والتي تم فيها إجراء التقييم.

**قيود على جمع البيانات**

أدت الأضرار الجسيمة التي لحقت بالبنية التحتية إلى الحد من جمع البيانات الأرضية اللازمة للتقييم الذي بدأ في اليوم التالي للانفجار. ومع استخدام أدوات جمع البيانات عن بعد مثل الطائرات بدون طيار وصور الأقمار الصناعية العالية الدقة، تمكن فريق التقييم السريع من التغلب على تحديات جمع البيانات. وفي حين أن هذا التقييم سيغذي استراتيجية شاملة للتعافي، فمن الضروري إجراء المزيد من التقييمات لتوليد بيانات أكثر تفصيلاً. وبالإضافة إلى ذلك، قدم كل قطاع افتراضات معقولة تتماشى مع فجوات البيانات في تقدير التكلفة.

**جائحة فيروس كورونا**

لم تسمح التدابير الحكومية الرامية إلى منع انتشار فيروس كورونا لمعظم أعضاء الفريق بالسفر إلى مكان وقوع الكارثة، وقيدت من عدد المشاورات المباشرة، وخفضت من عدد الاجتماعات المباشرة للتحقق من البيانات. وتم التخفيف من وطأة تلك التدابير بالاعتماد على الخبراء الذين يتخذون من بيروت مقرا واستخدام وسائل الاتصال الافتراضية.

الشكل 2. لبنان: خريطة الأضرار

[20] لأغراض هذا التقييم، فإن القريب العاجل هو الأشهر المتبقية من السنة الميلادية 2020 (سبتمبر أيلول – ديسمبر كانون الأول 2020) في حين أن المدى القصير هو السنة الميلادية 2021 (يناير كانون الثاني - ديسمبر كانون الأول 2021).

[21] منهجية تقييم الاحتياجات ما بعد وقوع الكوارث.

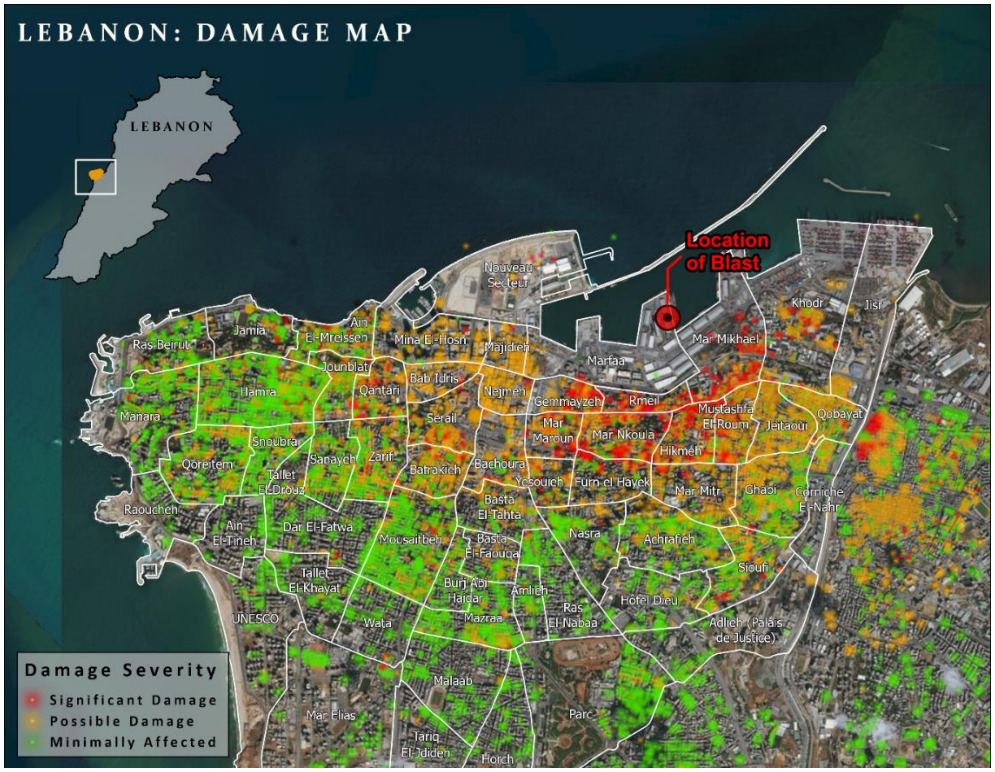
LEBANON: DAMAGE MAP
LEBANON
Location of Blast
Nouveau Secteur
Khodr
Jisr
Jamia
Ras Beirut
Ain E-Mreissen
Mina El-Hosn
Majdreh
Marfaa
Mar Mikhael
JounBlat
Qantari
Bab Idriss
Najmeh
Gemmayzeh
Rmeil
Mustashfa El-Roum
Jeitaour
Qobayat
Hamra
Manara
Serail
Mar Maroun
Mar Nkoula
Hikmeh
Snoubra
Qoreitem
Sanaych
Zarif
Batrakich
Bachoura
Ysouich
Furn el Hayck
Mar Mitr
Ghabi
Corniche El-Nahr
Tallet El-Droua
Basta El-Tahta
Raoucheh
Ain El-Tineh
Dar El-Fatwa
Mousaitbeh
Basta El-Faoucia
Nasra
Achrafieh
Sioufi
Tallet El-Khayat
Burj Abi Haidar
Amlieh
Hotel Dieu
UNESCO
Wata
Mazraa
Ras El-Nabaa
Adlieh (Palais de Justice)
Damage Severity
Significant Damage
Possible Damage
Minimally Affected
Malaab
Mar Elias
Parc
Tariq El-Jdideh
Horch

## ثانياً. نتائج التقييم في لمحة سريعة

**أضرار الكارثة[22]**

**يبلغ مجموع الأضرار التي وقعت نتيجة للانفجار بين 3.8 و 4.6 مليار دولار أميركي**. وفي القطاعات الاجتماعية، يعتبر الإسكان والثقافة القطاعان اللذان لحقهما أضرار ضخمة تتراوح بين 1.9 إلى 2.3 مليار دولار أميركي و بين0.1 إلى 1.2 مليار دولار أميركي على التوالي. وتكبد قطاعا السياحة والتجارة والصناعة معظم الأضرار بين القطاعات الإنتاجية، حيث تراوحت قيمة الأضرار 170-205 ملايين دولار أميركي وبين 105-125 مليون دولار أميركي على التوالي. وتركزت الأضرار التي لحقت بقطاعات البنية التحتية على قطاع النقل المرافئ، وتراوحت قيمتها بين 280– 345 مليون دولار أميركي. ومن القطاعات المشتركة، أصيب قطاع الحوكمة بأكبر الأضرار، حيث تراوحت قيمتها بين 65–80 مليون دولار أميركي.

**خسائر الكارثة[23]**

**يقدر هذا التقييم السريع أيضا الخسائر الاقتصادية التي تتراوح بين 2.9 و 3.5 مليار دولار أميركي.** أما الخسائر المصنفة حسب القطاعات، فقد بلغت أعلى مستوياتها في قطاع الإسكان، إذ تتراوح بين 1.0 -1.2 مليار دولار أميركي، وقطاع النقل والمرافئ بين 580 و710 ملايين دولار أميركي، وقطاع الثقافة بين 400 و490 مليون دولار أميركي. ويقدر أن قطاع التجارة والصناعة تكبد خسائر تتراوح بين 285 و 345 مليون دولار أميركي، يليه قطاع السياحة بين 190 و 235 مليون دولار أميركي.

**احتياجات التعافي وإعادة الإعمار[24]**

**تقدر احتياجات القطاع العام لإعادة الإعمار والتعافي في 2020-2021 في حدود 1.8 و 2.2 مليار دولار أميركي**، مع الحاجة إلى ما بين 605 - 760 مليون دولار أميركي في القريب العاجل (سبتمبر أيلول – ديسمبر كانون الأول 2020) وبين 1.18 - 1.46 مليار دولار أميركي على المدى القصير (عام 2021). وتقدر احتياجات التعافي وإعادة الإعمار في قطاع الإسكان بما يتراوح بين 220 و265 مليون دولار أميركي. وتشمل القطاعات الاجتماعية الأخرى التي لديها احتياجات ضخمة لتعافي قطاعي الثقافة والصحة، اللذين يُقدر أنهما بحاجة إلى 250 -310 ملايين دولار أميركي و65-80 مليون دولار أميركي، على التوالي. ويسجل قطاع السياحة وقطاع التجارة والصناعة أعلى التقديرات لاحتياجات التعافي وإعادة الإعمار من بين القطاعات الإنتاجية والمالية، حيث تصل قيمتها إلى ما بين 170– 210 ملايين دولار أميركي و165-205 ملايين دولار أميركي على التوالي. ويتصدر قطاع النقل قطاعات البنية التحتية، حيث تتراوح قيمة احتياجاته بين 425– 520 مليون دولار أميركي. وفي الوقت نفسه، يقدر أن قيمة احتياجات التعافي وإعادة الإعمار لقطاع إدارة الحكم تتراوح بين 180-215 مليون دولار أميركي.

**الجدول 1. الأضرار والخسائر واحتياجات القطاع العام، حسب القطاع (مليون دولار أميركي)**

| القطاع | الأضرار | | الخسائر | | مجموع الاحتياجات | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | منخفضة | عالية | منخفضة | عالية | منخفضة | عالية |
| **القطاعات الإنتاجية والمالية** | | | | | | |
| التجارة والصناعة | 105 | 125 | 285 | 345 | 165 | 205 |
| السياحة | 170 | 205 | 190 | 235 | 170 | 210 |
| المالية | 10 | 15 | | | 35 | 45 |
| **القطاعات الإنتاجية والمالية المجموع** | **285** | **345** | **475** | **580** | **370** | **460** |
| **القطاعات الاجتماعية** | | | | | | |
| الحماية الاجتماعية وفرص العمل | | | | | 35 | 40 |
| الإسكان | 1,875 | 2,290 | 945 | 1,155 | 220 | 265 |
| التعليم | 15 | 20 | 70 | 85 | | 10 |

[22] تُقدَّر **الأضرار** بوصفها قيمة استبدال الموجودات المادية التي لحقها الضرر كلياً أو جزئياً أو بشكل طفيف.

[23] تقدر **الخسائر** في تدفقات الاقتصاد الناجمة عن الغياب المؤقت للموجودات المتضررة.

[24] تنقسم **احتياجات التعافي وإعادة الإعمار** إلى فئتين عامتين: إعادة بناء البنية التحتية واستئناف الخدمات، ويتم تحديد تكلفتها في القريب العاجل وفي المدى القصير. وتشمل الاحتياجات والتدخلات المقترحة مكوّن **"إعادة البناء على نحوٍ أفضل"**، الذي يتضمن إجراءات تعزز المزيد من الشمول والشفافية والمساءلة، وتكفل استدامة عملية التعافي.

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الثقافة | 1,010 | 1,235 | 400 | 490 | 250 | 310 |
| الصحة | 95 | 115 | 200 | 245 | 65 | 80 |
| **إجمالي القطاعات الاجتماعية** | **2,995** | **3,660** | **1,615** | **1,975** | **570** | **705** |
| **قطاعات البنية التحتية** | | | | | | |
| المياه والصرف الصحي | 40 | 45 | - | 5 | 45 | 60 |
| الطاقة | 40 | 50 | 55 | 70 | 55 | 70 |
| النقل والمرافئ | 280 | 345 | 580 | 710 | 425 | 520 |
| الخدمات البلدية | 30 | 35 | 75 | 90 | 40 | 50 |
| **إجمالي قطاعات البنية التحتية** | **390** | **475** | **710** | **875** | **565** | **700** |
| **القطاعات المشتركة** | | | | | | |
| الحوكمة | 65 | 80 | 65 | 80 | 180 | 215 |
| البيئة | 20 | 25 | - | - | 75 | 100 |
| الاستدامة والاحتواء الاجتماعي | | | | | 25 | 35 |
| **إجمالي القطاعات المشتركة** | **85** | **105** | **65** | **80** | **280** | **350** |
| **المجموع الكلي** | **3,755** | **4,585** | **2,865** | **3,510** | **1,785** | **2,215** |

**الجدول 2. ترتيب الأولويات والتسلسل الزمني لاحتياجات القطاع العام، حسب القطاع (مليون دولار أميركي)**

| القطاع | مجموع الاحتياجات | | القريب العاجل (السنة الميلادية 2020) | | على المدى القصير (السنة الميلادية 2021) | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | منخفضة | عالية | منخفضة | عالية | منخفضة | عالية |
| **القطاعات الإنتاجية والمالية** | | | | | | |
| التجارة والصناعة | 165 | 205 | 150 | 185 | 15 | 20 |
| السياحة | 170 | 210 | 75 | 90 | 95 | 120 |
| المالية | 35 | 45 | 15 | 20 | 20 | 25 |
| **القطاعات الإنتاجية والمالية المجموع** | **370** | **460** | **240** | **295** | **130** | **165** |
| **القطاعات الاجتماعية** | | | | | | |
| الحماية الاجتماعية وفرص العمل | 35 | 40 | 35 | 40 | | |
| الإسكان | 220 | 265 | 30 | 35 | 190 | 230 |
| التعليم | | 10 | - | 5 | - | 5 |
| الثقافة | 250 | 310 | 75 | 95 | 175 | 215 |
| الصحة | 65 | 80 | 20 | 25 | 45 | 55 |
| **إجمالي القطاعات الاجتماعية** | **570** | **705** | **160** | **200** | **410** | **505** |
| **قطاعات البنية التحتية** | | | | | | |
| المياه والصرف الصحي | 45 | 60 | - | 5 | 45 | 55 |
| الطاقة | 55 | 70 | 5 | 10 | 50 | 60 |
| النقل والمرافئ | 425 | 520 | 40 | 50 | 385 | 470 |
| الخدمات البلدية | 40 | 50 | 25 | 30 | 15 | 20 |
| **إجمالي قطاعات البنية التحتية** | **565** | **700** | **70** | **95** | **495** | **605** |
| **القطاعات المشتركة** | | | | | | |
| الحوكمة | 180 | 215 | 55 | 65 | 125 | 150 |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| البيئة | 75 | 100 | 75 | 95 | - | 5 |
| الاستدامة والاحتواء الاجتماعي | 25 | 35 | 5 | 19 | 20 | 25 |
| **إجمالي القطاعات المشتركة** | **280** | **350** | **135** | **170** | **145** | **180** |
| **المجموع الكلي** | **1,785** | **2,215** | **605** | **760** | **1,180** | **1,455** |

***الرمز (-) في الجدول أعلاه يدل على مبلغ لا يذكر*

**الشكل 3. الأضرار التي لحقت بقطاعات الإسكان والتعليم والصحة – منطقة بيروت الكبرى**

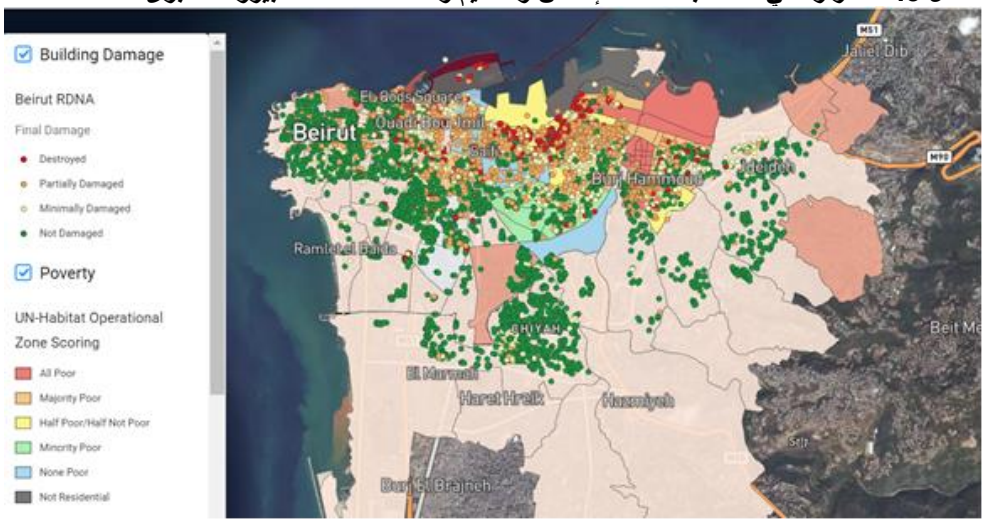


## ثالثاً. تقييم التأثيرات الكلية

إلى جانب هذه المأساة الإنسانية، فإن التأثير الاقتصادي للانفجار ملحوظ على الصعيد الوطني على الرغم من التركيز الجغرافي للدمار. وهذا يعكس ما يلي: (1) التركز العنقودي الديموغرافي في بيروت وضواحيها؛ و(2) بروز النشاط الاقتصادي في المناطق المنكوبة، ولا سيما في مجالات التجارة والعقارات والسياحة؛ و(3) حقيقة أن مرفأ بيروت هو نقطة الدخول والخروج الرئيسية للاقتصاد الصغير المنفتح، حيث يمر عبره 68% من إجمالي التجارة الخارجية للبلاد.[25]

وتشمل التداعيات الرئيسية على نطاق الاقتصاد بشكل عام ما يلي: (1) خسائر النشاط الاقتصادي الناجمة عن تدمير رأس المال المادي؛ و(2) خسائر الاضطرابات التجارية التي تؤدي إلى ارتفاع تكلفة معاملات التجارة الخارجية؛ و(3) خسائر إيرادات المالية العامة بسبب العاملين الأولين، وبسبب الاعفاءات الضريبية التي طبقته الحكومة.

وحتى قبل وقوع الانفجار، كان لبنان يواجه أزمات متصاعدة. فبالتزامن مع الاحتجاجات الواسعة النطاق التي بدأت في أكتوبر/ تشرين الأول 2019، غرق الاقتصاد اللبناني في أزمة مالية نجمت عن توقف مفاجئ في تدفقات رأس المال، مما سرع حصول أزمات المصارف والديون وسعر الصرف. وفي وقت لاحق، بتاريخ 7 مارس/ آذار 2020، تخلفت الحكومة عن سداد مستحقات اليوروبوند بقيمة 1.2 مليار دولار أميركي، وهو ما يمثل أول تعثر على الإطلاق للبنان في سداد ديون سيادية. وفي 18 مارس/ آذار 2020، أعلنت الحكومة حالة التعبئة العامة التي منحت السلطات تفويضًا قانونيًا لفرض تدابير خاصة لمكافحة جائحة كورونا، بما في ذلك إغلاق الحدود (المطارات والمرافئ والمنافذ البرية)، والشركات العامة والخاصة. ونتيجة لذلك، كان اقتصاد ما قبل الانفجار في حالة انكماش حاد بالفعل، حيث من المتوقع أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي انكماشا لا يقل عن 10% في عام 2020.

تزيد الكارثة من ضرورة وضع استراتيجية موثوقة شاملة ومنسقة للاستقرار المالي الكلي، وذلك ضمن إطار متوسط الأجل للاقتصاد الكلي والمالية العامة. وتستند هذه الاستراتيجية إلى ما يلي: (1) برنامج لإعادة هيكلة الديون لتحقيق القدرة على تحمل أعباء الديون المتوسطة الأجل؛ (2) إعادة هيكلة شاملة للقطاع المالي لاستعادة ملاءة القطاع المصرفي؛ (3) إطار جديد للسياسة النقدية لإعادة بناء الثقة والاستقرار في أسعار الصرف وضبط الأسعار؛ (4) إجراء تصحيح تدريجي لأوضاع المالية العامة من أجل استعادة الثقة في سياسة المالية العامة؛ (5) إصلاحات معززة للنمو؛ و(6) تدابير الحماية الاجتماعية.

**سياق الأزمة**

تعتبر الأزمة المالية والاقتصادية في لبنان نتيجة واضحة لأوجه القصور الطويلة الأجل في المؤشرات الأساسية للاقتصاد. ويمكن وصف الاقتصاد اللبناني في فترة ما بعد الحرب الأهلية (بعد عام 1994) بأنه اقتصاد يعاني ارتفاعا شديدا في العجز حيث اعتمد على تدفقات رأس المال القصيرة الأجل، في شكل ودائع مصرفية، لتمويل عجز طويل الأجل لا يقل عن 10% (في حساب المعاملات الجارية وعجز الموازنة). وأسفر هذا عن هشاشة الإطار الكلي للمالية العامة في ظل نسب مديونية غير قابلة للاستمرار وتسجيل عجز متزايد في الموازنة

[25] إدارة الجمارك.

العامة والحسابات الجارية، مما عرض البلاد لمخاطر جسيمة تتصل بإعادة تمويل الديون. ووصل حجم الدَيْن العام إلى 170% من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية 2019، وهو من أعلى مستويات المديونية على مستوى العالم. وحوالي 40% من إجمالي الدين العام هو بالعملة الأجنبية. وبلغت تكلفة الدين حوالي 10% من الناتج المحلي الإجمالي سنوياً، مما يستهلك حوالي نصف الإيرادات المحلية وينجم عنه عجز الموازنة العام الذي تجاوز 11% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2019. وعلى صعيد المعاملات الخارجية، يُغذِّي عجز كبير في الميزان التجاري عجزا هيكليا ضخما في ميزان المعاملات الجارية زاد في المتوسط عن 20% من الناتج المحلي الإجمالي في فترة 2011-2018.

وكشف اندلاع الصراع في سوريا عن نقاط الضعف الاقتصادي في لبنان. فمنذ عام 2011، عانت المحركات الاقتصادية التقليدية - العقارات والتشييد والتمويل والسياحة - معاناة كبيرة من الاضطرابات الإقليمية. وأدى ذلك، إلى جانب تعطل الإدارات بشكل ملموس والغياب شبه الكامل للإصلاحات الاقتصادية في مواجهة الصدمات الشديدة، إلى استمرار التباطؤ في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الذي بلغ في المتوسط 1.2% سنوياً (هبوطا من 4-5% في المتوسط). كما أدت الاضطرابات الإقليمية إلى تفاقم الاختلالات الخارجية القائمة مما زاد من العجز الضخم بالفعل في الحساب الجاري من 16.3% من الناتج المحلي الإجمالي كمعدل ما قبل الصراع (2002-2010) إلى 20.1% من الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الصراع 2011-2017. في الوقت نفسه، أدت الاضطرابات الإقليمية إلى تراجع مصادر التدفقات الرأسمالية والمالية الوافدة إلى لبنان والتي تعدّ حاسمة لاستقرار الاقتصاد الكلي في ظل نظام سعر الصرف الثابت.[26] علاوة على ذلك، فإن تدفق اللاجئين السوريين – حيث كان عدد المسجلين لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أقل قليلا من مليون شخص، وآخرين غير مسجلين – قد زاد من الضغوط على البنية التحتية والخدمات العامة في لبنان. وتفاقمت أوجه الضعف، مما أدى إلى بطء النمو الاقتصادي وارتفاع المخاطر المالية الكلية وزيادة معدلات البطالة والفقر.

**التقييم الكلي**

استنادا إلى التقييمات القطاعية للأضرار والخسائر، يتيح هذا التقرير المبدئي تقييما لتأثير الكارثة على الاقتصاد الكلي.[27] وسيصدر قريبا تقرير مفصل عن الاقتصاد الكلي يعرض تحليلاً أكثر عمقاً للاقتصاد الكلي ومعدلات الفقر.[28] وفي التقييم السريع، تشير تقديرات التقييم القطاعي للأضرار إلى خسائر مطلقة لحقت بالرصيد الرأسمالي لكل قطاع من قطاعات الاقتصاد. ثم يتم إدخال هذه الصدمة على رصيد رأس المال في نموذج التوازن العام القابل للحساب CGE model، الذي يُستخدم لتقدير التأثير على نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. كما نقوم بتحليل السيناريو لقياس التأثير الإضافي للاضطرابات المحتملة على التجارة من جراء الأضرار التي لحقت بمرفأ بيروت. وتشير نتائج هذا التقييم السريع إلى التأثير الرئيسي التالي على الاقتصاد في الأجلين القصير والمتوسط:

<u>على المدى القصير:</u>

تشير التقديرات إلى أن الكارثة سوف تؤدي إلى (1) انخفاض بنسبة تصل إلى 0.4 و 0.6 نقطة مئوية في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عامي 2020 و2021 على التوالي، بسبب الخسائر في رصيد رأس المال المادي؛ و(2) قيود الاستيراد التي يمكن أن تخصم 0.4 و1.3 نقطة مئوية من معدل النمو عامي 2020 و2021 على التوالي. وهذه التأثيرات تتجاوز حالات الانكماش التي سجلت نسبة لا تقل عن 10% في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نتيجة الأزمة الاقتصادية والمالية القائمة ما قبل الإنفجار وتأثيرات جائحة كورونا؛ علاوة على ذلك، فإن التأثير الأخير يتوقف تحديدا على حجم القيود المفروضة على الواردات من جراء الانفجار، والتي لا تزال غير محددة. ومن المتوقع أن يتسبب الانفجار في وقوع خسائر أخرى في الناتج من جراء توقف النشاط الاقتصادي الناجم عن الأضرار المادية التي لحقت بالمرفأ الرئيسي للبلاد والمراكز التجارية ومناطق بيع التجزئة المزدحمة في العاصمة.

ومن المتوقع أن تتزايد معدلات الفقر بسبب ما يلي: (1) الفقدان المباشر لموارد الرزق؛ (2) انخفاض الناتج الكلي؛ (3) ارتفاع معدلات التضخم؛ (4) فقدان الخدمات الأساسية من حيث الكمية والجودة؛ (5) تدهور المؤشرات الاجتماعية (خاصة الصحة والتعليم). وكانت تقديرات معدلات الفقر العام والفقر المدقع قبل وقوع الكارثة 45% و22% على التوالي.[29]

[26] في فترة ما قبل الصراع (2002-2010)، كانت التدفقات الرئيسية من صافي الاستثمار الأجنبي المباشر وصافي الاستثمارات الأخرى (القروض والعملات والودائع)، تبلغ في المتوسط 9.8% و17% من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي. وشهدت فترة الصراع (2011-2017) انخفاضاً حاداً في صافي الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمارات الأخرى، حيث بلغ متوسطها 3.4% و13.8% من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي.

[27] هذا يبني على تقرير World Bank (2020), A Disaster Event in Beirut, A Preliminary Assessment، الصادر بتاريخ 9 أغسطس/ آب.

[28] مرصد الاقتصاد اللبناني هو تقرير رئيسي للبنك الدولي عن الاقتصاد اللبناني، حيث يقدم معلومات عن أحدث المستجدات والسياسات الاقتصادية، وتحديثا للتوقعات بشأن الاقتصاد الكلي، ويبحث في مدى انتشار الفقر. وفي العدد المقبل، سيقدم التقرير تقييماً للسياق الاقتصادي الأوسع نطاقاً، والذي يشمل بالضرورة الأزمة المالية والاقتصادية القائمة، فضلاً عن تأثيرات جائحة فيروس كورونا. وسيتضمن أيضا قسم التركيز الخاص الذي يتناول بالبحث الاحتياجات الحيوية للإصلاح في لبنان في الوقت الذي يواجه فيه أزمات متفاقمة.

[29] نظراً للتفاوتات على مستوى النوع الاجتماعي أو الجندر في الاقتصاد اللبناني، لا بد من إجراء المزيد من التحليلات الاقتصادية ضمن إطارالنوع الاجتماعي (أو الجندر).

وبقدر ما يتم تقييد الواردات، سترتفع تكلفة معاملات التجارة الخارجية. وهذا من شأنه أن يرفع تكلفة الواردات والتضخم المحلي، مما يزيد من إفقار اللبنانيين الذين يعتريهم الغضب بالفعل من معدلات التضخم الشديدة الارتفاع، والتخلف عن سداد ديون سيادية، والأزمة الاقتصادية الواسعة.

بقدر ما تكون الواردات مُقيدة، ينشأ التحسن القسري في الميزان التجاري عن انخفاض إمكانية الاتجار بالسلع مع العالم الخارجي. وفي حين أن ذلك يؤثر على الواردات والصادرات على حد سواء، فإن الكارثة ستحد في الغالب من الأولى (بالأرقام المطلقة)، لأن متوسط الواردات السلعية هو 4.5 مرة مثل الصادرات السلعية من حيث القيمة. وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن ترتفع تدفقات التحويلات المالية بسبب السلوك "التأميني" الموثق والملحوظ في البلدان التي تضم عددا ضخما من المغتربين (أي أن المغتربين يزيدون التحويلات إلى بلدانهم الأصلية في حالة وقوع كوارث طبيعية).[30] ومن ثم، فإن انخفاض العجز في الحساب الجاري بسبب مزيج من تحسن الميزان التجاري وزيادة التحويلات، يمكن أن يتيح قدرا من التخفيف المؤقت في الضغوط على ميزان المدفوعات.

ومن المتوقع أيضا أن تتراجع الإيرادات الحكومية بشكل ملحوظ بسبب انخفاض الإيرادات المتأتية من ضريبة القيمة المضافة والضرائب والرسوم الجمركية.

<u>على المدى المتوسط:</u>

من أجل إعادة البناء على نحو أفضل، سيتعين على لبنان أن يعطي الأولوية لبناء مؤسسات أفضل، وإدارة رشيدة للحكم، وبيئة أعمال أفضل، إلى جانب إعادة البناء المادي. ومع ذلك، وبالنظر إلى حالة الإعسار في لبنان (الديون السيادية، والنظام المصرفي) وافتقاره إلى احتياطيات كافية من النقد الأجنبي، فإن المعونات الدولية والاستثمارات الخاصة تعتبر ضرورية لتحقيق التعافي الشامل وإعادة الإعمار. وسيتوقف مدى وسرعة تعبئة المعونات والاستثمارات على ما إذا كان بإمكان السلطات والبرلمان العمل سريعا على إصلاحات المالية العامة وإدارة الحكم والإصلاحات المالية والاجتماعية التي تشتد الحاجة إليها. إذ بدون تلك الإصلاحات، لا يمكن أن يتحقق تعاف مستدام ولا إعادة إعمار، وسوف يستمر الوضع الاجتماعي والاقتصادي في مسار التدهور.

[30] ومن المتوقع أن يتعزز هذا السلوك "التأميني" من خلال تغيير المصرف المركزي سياساته في أعقاب الكارثة، والسماح للتحويلات عن طريق المؤسسات المالية غير المصرفية (شركات تحويل الأموال) بأن تُدفع بالدولار. قبل وقوع الكارثة مباشرة، قرر مصرف لبنان أن تُصرف هذه التحويلات بالليرة اللبنانية بعد تحويلها بسعر صرف يقل عن سعر السوق، ففرض بذلك في الواقع ضريبة عالية على التحويلات. وشكلت التحويلات النقدية 6% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2019.

الجدول 3. تقديرات مؤقتة[31] لمؤشرات مختارة للاقتصاد الكلي ما قبل انفجار مرفأ بيروت.

| | 2015 Act. | 2016 Act. | 2017 Act. | 2018 Act. | 2019 Est. | 2020 Proj. | 2021 Proj. |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| Real sector | (annual percentage change, unless otherwise specified) | | | | | | |
| Real GDP | 0.2 | 1.5 | 0.9 | -1.9 | -6.0 | -18.6 | -12.1 |
| Real GDP per Capita[1] | -3.9 | -1.2 | -0.6 | -2.5 | -6.5 | -19.0 | -12.5 |
| Money and prices | | | | | | | |
| CPI Inflation (p.a) | -3.7 | -0.8 | 4.5 | 6.1 | 2.9 | 90.0 | 64.0 |
| Money[2] | 5.1 | 7.3 | 4.2 | 3.0 | -6.7 | 150.0 | 75.0 |
| Central Government Finance | (percent of GDP, unless otherwise specified) | | | | | | |
| Revenue (including grants) | 19.2 | 19.4 | 21.9 | 21.0 | 20.8 | 10.7 | 12.7 |
| o/w. tax revenues | 13.7 | 13.7 | 15.5 | 15.4 | 15.6 | 7.6 | 8.6 |
| Total expenditure and net lending | 26.9 | 28.6 | 28.6 | 32.0 | 31.4 | 20.9 | 22.2 |
| Current | 25.5 | 27.3 | 27.1 | 30.3 | 30.1 | 19.7 | 20.7 |
| o/w Interest Payment | 8.9 | 9.3 | 9.4 | 9.8 | 10.1 | 6.5 | 5.3 |
| Capital & Net Lending (excluding foreign financed) | 1.4 | 1.4 | 1.5 | 1.7 | 1.3 | 1.2 | 1.5 |
| Overall balance (deficit (-)) | -7.7 | -9.3 | -6.7 | -11.0 | -10.6 | -10.2 | -9.5 |
| Primary Balance (deficit (-)) | 1.2 | 0.0 | 2.7 | -1.2 | -0.5 | -3.7 | -4.2 |
| External sector | (percent of GDP, unless otherwise specified) | | | | | | |
| Current Account Balance | -17.0 | -20.5 | -22.9 | -24.4 | -22.4 | -8.1 | -0.3 |
| Trade Balance | -22.9 | -23.6 | -24.7 | -24.8 | -25.5 | -16.2 | -9.8 |
| Net private current transfers: | 6.8 | 4.8 | 2.3 | 2.5 | 5.6 | 6.1 | 7.6 |
| Net Remittances | 7.2 | 6.6 | 5.2 | 4.2 | 6.1 | 11.3 | 13.9 |
| Net Income reciepts | -0.9 | -1.7 | -0.5 | -2.1 | -2.5 | 2.0 | 2.0 |
| Capital Accounts | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| Gross Reserves (months of imports GNFS)[3,4] | 13.8 | 15.2 | 15.6 | 14.3 | 14.2 | 19.3 | 15.8 |
| Total Public Debt | | | | | | | |
| Total Debt Stock (in million US$)[5] | 70,325 | 74,900 | 79,530 | 85,139 | 88,900 | 51,244 | 42,863 |
| Debt-to-GDP ratio (percent) | 140.8 | 146.3 | 149.7 | 154.9 | 172.4 | 171.3 | 176.6 |
| Memorandum Items: | | | | | | | |
| Nominal GDP (in billion LBP) | 75,284 | 77,192 | 80,110 | 82,854 | 80,141 | 123,968 | 178,707 |
| Average Exchange Rate (LBP/US$)[6] | 1,508 | 1,508 | 1,508 | 1,508 | 1,554 | 4,144 | 7,364 |
| GDP (in million US$) | 49,939 | 51,205 | 53,141 | 54,961 | 51,571 | 29,915 | 24,268 |

Source: Government data, and World Bank staff estimates and projections.

[1] Population figures, which include Syrian refugees registered with the UNHCR, are taken from the United Nations Population Division

[2] Prior to 2020 we use M3, including non-resident deposits; 2020 and after, we use M0 (currency in circulation)

[3] Gross Reserves (months of imports GNFS) = (Imports of Goods & Services / Gross Res. excl. Gold)*12

[4] Total Imports using the BOP data from the Quarterly Bulletin of BDL

[5] An assumption of a 25% cut in facevalue of outstanding Eurobonds was made.

[6] Prior to 2019 we use the official exchange rate; 2019 onward we use WB staff estimates.

المصدر: بيانات حكومية وتقديرات وتوقعات فريق البنك الدولي.

[31] تقديرات العامين 2020 و2021 تستند إلى سيناريو الحد الأدنى وهو عدم تطبيق أي إصلاحات رئيسية في السياسات وعدم كفاية الاستثمارات في التعافي وإعادة الإعمار.

# رابعاً. ملخص التقارير القطاعية

## القطاعات الاجتماعية

### الإسكان

***الأضرار: 1.9 – 2.3 مليار دولار أميركي***
***الخسائر: 1.0 – 1.2 مليار دولار أميركي***

تشير التقديرات إلى أن الانفجار قد تسبب في أضرار تتراوح بين 1.9 – 2.3 مليار دولار أميركي في قطاع الإسكان، مما أثر بالسلب على ما يقدر بنحو 351 ألفا من سكان بيروت.[32] ومن بين الوحدات السكنية التي تم تقييمها وعددها 171,887 وحدة، هناك 8% اعتُبرت مدمرة تماماً، و 15% مصابة بأضرار جزئية، و 28% مصابة بأضرار طفيفة. وهناك حوالي 49% من إجمالي الوحدات السكنية التي تم تقييمها لم يصَب بأضرار. ومن بين جميع فئات الموجودات، تعرضت الوحدات السكنية لمنخفضي الدخل[33] لأشد الأضرار، حيث أصيب 64% منها بقدر ما من الأضرار. ويبلغ هذا الرقم ما لا يقل عن 22 ألف وحدة سكنية لمنخفضي الدخل. وتقدَّر الخسائر في قطاع الإسكان بما بين 1.0 – 1.2 مليار دولار أميركي، مما يعكس تحديداً النسبة العالية من المستأجرين ضمن سكان بيروت، والتكلفة الإيجارية المرتفعة في المدينة.

***احتياجات التعافي وإعادة الإعمار: 220.0 – 265.0 مليون دولار أميركي***

تقدَّر احتياجات الإيجار المؤقت وإصلاح الأبنية السكنية استعداداً لفصل الشتاء للأسر المعيشية الأولى بالرعاية ومنخفضة ومتوسطة الدخل[34] ما بين 30.0 – 35.0 مليون دولار في القريب العاجل (عام 2020). وتقدَّر الاحتياجات القصيرة المدى (عام 2021) بما بين 190.0 – 230.0 مليون دولار أميركي. وفي القريب العاجل، ينبغي إعطاء الأولوية لما يلي: (1) إصلاح المساكن المتضررة بشكل طفيف أو جزئي للأسر منخفضة الدخل؛ (2) توفير المأوى للفقراء والأشد احتياجاً بمن فيهم اللاجئون والعمال المهاجرون؛ (3) وضع استراتيجية تعافي شاملة للإسكان في المناطق الحضرية تتضمن ترتيبات تنظيمية وتنفيذية وبرامج المساعدة. وعلى المدى القصير، ينبغي إعطاء الأولوية للآتي: (1) تثبيت المباني السكنية المعرضة لمخاطر الانهيار (خاصة المساكن التراثية)؛ (2) رصد سلسلة قيمة قطاع الإسكان ومؤشراته الرئيسية؛ (3) إصلاح الموجودات التاريخية وإعادة إعمارها وتثبيتها؛ (4) وضع أنظمة مساندة لتسهيل أشغال الإصلاح وإعادة الإعمار على المدى الطويل؛ (5) معالجة المعوقات التنظيمية الرئيسية كتصاريح البناء. وسيتطلب تنفيذ استراتيجية التعافي وإعادة الإعمار على مستوى المدينة والأحياء السكنية مساندة فنية ومالية وبناء قدرات بالإضافة إلى تعزيز البيئة التنظيمية المواتية لكل من أصحاب المساكن والمقاولين، بما في ذلك مثلاً تصاريح إعادة الإعمار الصادرة من الجهات الحكومية. وستحدد مثل هذه الاستراتيجية النهج التنظيمي، بما في ذلك أدوار جميع الأطراف المعنية الحكومية وغير الحكومية؛ وتقديم خطة التمويل؛ وتحديد المستفيدين المستهدفين؛ واقتراح تسلسل للتدخلات لضمان التنفيذ الشفاف والكفء لتعافي قطاع الإسكان.

عند وضع هذه الاستراتيجية، يجب الحرص على انضمام جميع المتضررين، سواء مالكين أم مستأجرين، أو الذين يعيشون في أوضاع حيازة عقارية رسمية أم غير رسمية، والنظر في مجموعة من الخيارات والمستهدفات عند تحديد أولويات التعافي، مع ضرورة تصنيف هذه الأولويات على مستوى الحي السكني وتزامنها مع التعافي الاقتصادي الحضري الشامل. وسيلزم أن تكون أجندة الإصلاح في لبنان متسقة بقوة مع المتطلبات المؤسسية والتنظيمية المحددة في استراتيجية إعادة الإعمار.

### الصحة

***الأضرار: 95.0 – 115.0 مليار دولارأميركي***
***الخسائر: 200.0 – 245.0 مليار دولار أميركي***

نتيجة للانفجار الذي هز بيروت، تكبد القطاع الصحي أضراراً كبيرة تراوحت بين 95.0 - 115.0 مليون دولار أميركي، حيث تأثر حوالي 36% من المنشآت الصحية (292 من أصل 813 منشأة)، بما في ذلك مباني المستشفيات العامة والخاصة، ومراكز الرعاية الصحية الأولية والمستوصفات، والعيادات الخاصة، والصيدليات، والمختبرات/ مراكز الأشعة المستقلة. وتقدَّر الأضرار التي لحقت بمباني المستشفيات في حدود 75.0 – 90.0 مليون دولار أميركي. وبالإضافة إلى الأضرار المادية التي لحقت بالبنية التحتية والتجهيزات

[32] يفترض هذا التقدير أسرة معيشية قوامها أربعة أفراد في المتوسط. ويستند هذا إلى تقدير لمنظمة العمل الدولية لأسرة معيشية تضم 3.4 أفراد، مع تعديلها لتشمل الأسر المعيشية للاجئين، وهي أسر أكبر حجماً بشكل عام (حوالي 6 أفراد).
https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_732567.pdf

[33] مجموع بنايات الشقق السكنية لمنخفضي الدخل وأنواع الموجودات السكنية التي تسكنها أسرة واحدة منخفضة الدخل.

[34] يشهد لبنان زيادة هائلة في معدلات الفقر (28% إلى 55%) والفقر المدقع (8% إلى 23%)، 2019–2020، مع تقلص الطبقة الوسطى من 57% إلى 40% (2019–2020). ويعد التأمين على العقارات محدودا للغاية بين جميع مستويات الدخل ولن يمثل عاملا رئيسيا في إعادة الإعمار.

.

الصحية، تكبد القطاع الصحي أيضاً خسائر فادحة بسبب الزيادة الحادة في الاستفادة من خدمات الرعاية الصحية في أعقاب الانفجار، ونفاد المستلزمات الطبية (خاصة معدات الحماية الشخصية التي كانت تشهد نقصاً حادّاً بالفعل)، والخسائر الاقتصادية غير المباشرة نتيجة انخفاض الإيرادات في المنشآت الطبية. كما تُعتبر هذه الخسائر شاهداً أيضاً على مواطن الضعف المتفاقمة نتيجة جائحة فيروس كورونا، مما ينبئ بطفرة في عدد الحالات في الأسابيع التالية للانفجار. ويقدَّر إجمالي الخسائر في قطاع الصحة بنحو 200 - 245 مليون دولار أميركي. وتعتبر سنوات الحياة المفقودة وسنوات العمر المعدلة حسب الإعاقة في ما يرتبط بالانفجار خارج نطاق هذا التقييم السريع. وربما تدعو الحاجة إلى مزيد من الدراسات لتقييم تأثير الانفجار على رأس المال البشري.

***احتياجات التعافي وإعادة الإعمار: 65.0 – 80.0 مليون دولار أميركي***

خلال العامين 2020 و 2021، يجب تركيز التعافي على استمرارية توفير الخدمات الصحية الجيدة بكلفة مدروسة. وفي القريب العاجل، يجب إعطاء الأولوية للآتي: (1) إعادة تأهيل المنشآت الصحية التي تعرضت لأضرار طفيفة ومتوسطة، بما في ذلك مراكز الرعاية الصحية الأولية والمنشآت الرئيسية كمستشفى الكرنتينا العام ومستودع الأدوية المركزي؛ (2) استعاضة المستلزمات الطبية المستنفدة وشراء السلع الأساسية، وخصوصاً للاستجابة لجائحة فيروس كورونا؛ (3) ضمان حصول جميع المجتمعات المحلية المتضررة على الدعم النفسي والاجتماعي، وحصول غير المؤمَّن عليهم على خدمات الرعاية الصحية الأولية الأساسية. وعلى المدى القصير، ينبغي أن ينصبّ تركيز التعافي على ضمان استمرارية الخدمات الصحية وتوفر التمويل اللازم للخدمات الصحية الأساسية. ويشمل هذا بالإضافة إلى الإصلاحات المرتبطة به ما يلي: (1) إيجاد تدفق مستدام من المستلزمات واللقاحات ومنتجات التطعيم والأدوية؛ (2) إعادة بناء المنشآت الصحية الأشد تضرراً؛ (3) تحديد نموذج تقديم الخدمات لضمان حصول فئات غير المؤمَّن عليهم ومنخفضي الدخل على الخدمات الصحية وعلى التغطية التأمينية على مستوى الرعاية الصحية الأولية والثانوية؛ (4) تسوية متأخرات المستشفيات الحكومية وضخ الموارد فيها لزيادة سيولتها والمحافظة على عملياتها بما في ذلك الكوادر الطبية؛ (5) الانخراط مع القطاع الخاص وتطبيق نظام لتغطية المستشفيات متضمناً آليات للوقوف على غير المؤمّن عليهم، وتنقيح هيكل التسعير واسترداد المصروفات، ووضع تدابير مخفِّفة للتمويل والرصد؛ (6) دمج التكنولوجيا الرقمية في تقديم الخدمات، وخاصة لمساندة الاستجابة لجائحة فيروس كورونا. وتقدَّر احتياجات القطاع للعام 2021 في حدود 45.0 – 55.0 مليون دولار أميركي.

## التعليم

***الأضرار: 15.0 – 20.0 مليون دولار أميركي***

***الخسائر: 70.0 – 85.0 مليون دولار أميركي***

من خلال البيانات المتوفرة عبر وسائل الجمع عن بعد، تم تقييم 241 منشأة تعليمية ضمن دائرة على بعد 5 كيلومترات من موقع الانفجار في بيروت وجبل لبنان[35] [(تتألف من مدارس ومؤسسات لتنمية الطفولة المبكرة وجامعات ومكاتب إدارية تعليمية) من حيث الأضرار التي أصابتها. وتعتبر الخسائر ضخمة؛ حيث يُتوقع انتقال المزيد من الطلاب من المدارس الخاصة إلى المدارس الحكومية، ويُتوقع أن يزداد عدد المتسربين. وتشير تقديرات وزارة التربية والتعليم العالي إلى توقعات بتحوّل أكثر من 170 ألف طالب على المستوى الوطني من المدارس الخاصة إلى المدارس الحكومية، مع تقديرات بانتقال حوالي 30 ألف طالب (40% من المقيدين بمدارس خاصة في بيروت وجبل لبنان) يُتوقع انسحابهم من المدارس الخاصة، مما يتسبب في خسائر كبيرة في الإيرادات وإقبال كبير على المدارس الحكومية. بالإضافة إلى ذلك، ومع تدمير 10 منشآت بالكامل، سيتعين نقل الطلاب إلى مبانٍ مستأجرة، مما يشكل ضغطاً إضافيّاً على نظام ضعيف بالفعل في قدراته الاستيعابية.

***احتياجات التعافي وإعادة الإعمار: 10.0 ملايين دولار أميركي***

يتمثل أهم متطلبات النظام التعليمي في إعادة فتح المدارس في الوقت المحدد لبدء العام الدراسي الجديد على جميع المستويات. وتحقيقاً لهذه الغاية، ستكون هناك حاجة ماسة إلى إعادة بناء وإعادة تأهيل المدارس والمنشآت التعليمية المتضررة. وتشمل الأولويات في القريب العاجل ما يلي: (1) تنسيق جهود إعادة الإعمار وإعادة التأهيل والتعافي؛ (2) دمج العافية النفسية الاجتماعية في البرامج المدرسية وغيرها بما في ذلك تدريب المعلمين وإحالة الحالات الشديدة؛ (3) تقديم دعم التعلم عن بعد للمؤسسات و/أو الأسر المعيشية التي لديها أطفال متضررين من انفجار مرفأ بيروت.

وعلى المدى القصير، تشمل الأولويات ما يلي: (1) إضفاء الطابع المحلي على خطة العودة إلى المدرسة؛ (2) معالجة ومساندة أقل المدارس أداءً، وبعضها يقع داخل دائرة الانفجار؛ (3) تحسين جودة التعلم وبخاصة في سيناريو التعليم عن بعد؛ (4) تنظيم القطاع الخاص من أجل تقديم خدمات عالية الجودة؛ (5) تحسين ملاءمة التعليم العالي وفعاليته. وتعتبر هذه تحديات هائلة، لا سيما للمدارس الحكومية؛ إذْ كان هناك بالفعل حاجة قبل الانفجار إلى بناء المدارس وتوسيعها وإعادة تأهيلها وتزويدها بالأثاث والتجهيزات وتحسين التعلم.

[35] توجد 201 منشأة في بيروت و40 منشأة في جبل لبنان من بين 241 منشأة أُعدت خريطة بها.

ونظراً لطول الوقت الذي قد تستغرقه استعادة البنية التحتية المادية، ستُضطر بعض المدارس إلى الاعتماد على البدائل ومن ضمنها التعلم عن بعد؛ وبالتالي فهناك حاجة فورية إلى تدريب المعلمين على التعلم الجيد عن بُعد وعلى الدعم النفسي الاجتماعي عل حد سواء. وستحتاج الأنظمة التعليمية العامة والخاصة إلى ضمان تدابير الصحة والسلامة الملائمة على خلفية جائحة فيروس كورونا، وأن تكون مجهزة بالمعدات اللازمة للتعلم عن بعد للوصول إلى أشد الأطفال حرمانا ومساندة المجتمعات المحلية فيما تتعافى ماديّاً ونفسيّاً وماليّاً من تأثير الانفجار. علاوة على ذلك، تتيح هذه الأزمة فرصاً لإجراء إصلاحات أساسية "لإعادة البناء على نحو أفضل" ويمكنها ضمان عملية تعلم أفضل في جميع المدارس، الخاصة منها والحكومية، ووصول الأشد حرمانا بمن فيهم أطفال اللاجئين إلى المدارس. فعلى سبيل المثال، تحتاج وزارة التربية والتعليم العالي إلى الجمع بين الأطراف المعنية وإنشاء منصة (منتدى تعليمي مثلاً) من شأنها استخدام الشواهد المستمدة من الدراسات التي جرت مؤخراً في القطاع لإطلاق المشاورات التحضيرية لخطة إصلاح تمتد إلى 5 سنوات.

## الثقافة

***الأضرار: 1.0 – 1.2 مليار دولار أميركي***
***الخسائر: 400.0 – 490.0 مليار دولار أميركي***

طال الانفجار صميم أحياء بيروت التاريخية، مع تركّز شدة الداعيات على الموجودات التراثية ومؤسسات الصناعات الإبداعية والثقافية. فقد طال الانفجار 240 من أصل 381 من المباني والعقارات ذات أهمية دينية في المناطق التي تم تقييمها، و 11 من أصل 25 أثراً وطنياً، و9 من أصل 16 مسرحاً ودار سينما، و6 من أصل 8 متاحف، و24 من أصل 25 مكتبة ودار محفوظات، و652 من أصل 755 مبنى تراثيّاً (عامّاً وخاصّاً)، فضلاً عن المساكن التاريخية. وبالإضافة إلى الأضرار التي لحقت بالتراث الثقافي المادي، تكبد القطاع أيضاً خسارة فادحة في الإنتاج الثقافي والتراث غير المادي، مع ما يترتب عليه من آثار على مصادر كسب الرزق المرتبطة به، وما ينطوي عليه من مخاطر خروج جماعي دائم للمتضررين من هذا القطاع، حيث أسفر الانفجار عن إلحاق أضرار في 713 من أصل 850 شركة من شركات الصناعات الإبداعية والثقافية في المناطق المتضررة، و64 من أصل 88 معرض أعمال فنية وساحة ثقافية. وتتيح كل شركة للصناعات الإبداعية والثقافية ومعرض للأعمال الفنية وساحة ثقافية 5 وظائف بدوام كامل في المتوسط، معظمها يشغله الشباب.

***احتياجات التعافي وإعادة الإعمار: 250.0 – 310.0ملايين دولار أميركي***

تمثل هذه الأرقام الاحتياجات في القريب العاجل وعلى المدى القصير للعامين 2020 و 2021 في ما يتعلق بالموجودات المملوكة للقطاع العام وسلع النفع العام. وتقدَّر الاحتياجات الإجمالية بحوالي أربعة إلى خمسة أضعاف هذا المبلغ، وذلك استناداً إلى البيانات الأولية والتقييم. وسيلزم إجراء تقييمات مفصلة في الأشهر المقبلة. وهناك حاجة إلى ضمان الشفافية والإشراف على القرارات بشأن التخطيط وإعادة التأهيل وإزالة الموجودات المدمرة وآلية لتجنب التكهنات. وتشمل الأولويات في القريب العاجل ما يلي: (1) تنفيذ تدابير الدعم والمساندة والحماية؛ (2) إنفاذ تدابير قانونية كافية لمنع الهدم؛ (3) ومساندة الأنشطة الثقافية وشركات الصناعات الإبداعية والثقافية. وتشمل الأنشطة قصيرة المدى تنفيذ وإنفاذ الاقتراحات المذكورة أعلاه.

علاوة على ذلك، تشمل الأولويات قصيرة المدى ما يلي: (1) تنفيذ تدابير إدارة الطوارئ، وعمليات الجرد، والحفظ الفوري لتجنب الفقدان؛ (2) وإصلاح وإعادة تأهيل الموجودات بقدر الإمكان لإعادتها إلى أداء وظائفها. واعتماداً على الموجودات، يستطيع القطاع العام استدامة هذه التدابير من خلال التمويل المباشر أو الحوافز.

## الحماية الاجتماعية وفرص العمل

تشكّل كارثة مرفأ بيروت صدمة كبيرة للبنان، الذي كان يتعامل بالفعل مع أزمات اقتصادية وصحية واجتماعية معقدة. وفي حين أن الوضع الحالي من شأنه أن يعرض للخطر المكاسب التي تحققت بشق الأنفس في استثمار رأس المال البشري من منظور أوسع، فلا يمكن استبعاد التأثيرات على الفقر وعدم المساواة. لذا ستحتاج هذه التأثيرات إلى مزيد من التحليل. ومن منظور الحماية الاجتماعية وفرص العمل، تتسبب التأثيرات غير المباشرة للكارثة في توسيع الفجوات في الاحتياجات التي لم يتم تلبيتها. وقبل الأزمة، كان على الأسر الفقيرة المتضررة من هذه الكارثة أن تكيف نفقاتها وأنماطها الاستهلاكية لترتيب أولويات احتياجاتها الناشئة الأكثر إلحاحاً. وربما أدى هذا إلى ا ستخدام استراتيجيات للتكيف السلبي، ومن ثم تأخير المصروفات المطلوبة لاحتياجات التعليم والتغذية والرعاية الصحية.

***احتياجات التعافي: 35.0 – 40.0 مليون دولار أميركي***

مع غياب برنامج وطني للتحويلات النقدية أو استراتيجية وطنية للحماية الاجتماعية، تؤكد الكارثة ضرورة إتاحة مجموعة تكميلية من الخدمات، بما في ذلك الدعم الفوري الطارئ لشبكة الأمان الاجتماعي والتدخلات المقدمة إلى الأسر الأشد فقراً والأكثر ضعفاً وتضرراً. وتحتاج الأسر المتضررة في منطقة كارثة مرفأ بيروت إلى مساعدة إنسانية فورية من حيث المأوى ومصادر كسب الرزق والأمن الغذائي والمياه والصرف الصحي، فضلاً عن الحماية.

وهكذا تشمل الأولويات في القريب العاجل ما يلي: (1) شبكة أمان اجتماعي لحماية الأسر الضعيفة من التأثيرات طويلة المدى؛ (2) تحديد الروابط وأوجه التكامل في المساندة المقدمة إلى الأسر عبر مختلف التدخلات وضمان التنسيق مع الأطراف المعنية؛ (3) التوحيد القياسي وتنسيق أدوات المساندة، وهي في الغالب تدخلات مستندة إلى النقد تستهدف الأسر المتضررة. وتشمل الأولويات في الأجل القصير ما يلي: (1) توسيع نطاق الاستثمارات في المساعدة الاجتماعية والبنية التحتية لشبكات الأمان لتوسيع التغطية والإحالة وآليات معالجة المظالم وأنظمة الاستهداف؛ (2) العمل مع الأطراف المعنية لدفع عجلة الإصلاحات التي تستهدف التحديات الهيكلية التي تواجه إطار الحماية الاجتماعية القائم، وذلك في مجال التأمين الاجتماعي، والمعاشات التقاعدية، وتحسين الجودة والوصول إلى الخدمات الأساسية، وسياسات سوق العمل. ومن الضروري إتاحة 35.0 – 40.0 مليون دولار أميركي لتدخل في فترة تتراوح من القريب العاجل إلى المدى القصير لإجراء تحويلات نقدية واسعة نطاق لتلبية الاحتياجات الأساسية لنحو 90 ألف فرد متضرر، وخلق فرص عمل قصيرة المدى، وإبطاء وتيرة تفاقم مواطن الضعف الاجتماعية والاقتصادية عبر مختلف فئات السكان على مدار ما تبقى من العام 2020. ويتطلب التعافي على المدى الأطول استكمال الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية التي كانت قيد الوضع، فضلاً عن التنفيذ المنسق لخطة العمل الخاصة بها في ظل آليات مؤسسية واضحة. علاوة على ذلك، يجب أن تركز خطط التعافي على التصدي للتحديات الهيكلية الرئيسية التي تواجه مختلف المجالات المتعلقة بالحماية الاجتماعية، كالتأمين الاجتماعي، والمعاشات التقاعدية، وتحسين الجودة والوصول إلى الخدمات الأساسية، وسياسات سوق العمل، وذلك بدفع عجلة الإصلاحات المطلوبة. وبناءً على الحاجة الملحة إلى التعامل مع هذه الأزمة المعقدة وإبطاء وتيرة الفقر، تعتبر الإصلاحات في المجالات المذكورة أعلاه ضرورية لخلق الحيز المتاح في المالية العامة للإنفاق لضمان تغطية موسعة.

## قطاعات البنية التحتية

### النقل والمرافئ

***الأضرار: 280.0 – 345.0 مليار دولار أميركي***
***الخسائر: 580.0 – 710.0 مليار دولار أميركي***

أوقع الانفجار العديد من القتلى والجرحى في مرفأ بيروت، بالإضافة إلى تدمير سبع سفن وإلحاق أضرار جسيمة بمحطة البضائع العامة. وتشمل هذه الأضرار ما يلي: (1) إهراءات تستوعب 120 ألف طن كانت تحتوي على 15 ألف طن من القمح وقت الانفجار؛ (2) ألف متر من الأرصفة؛ (3) الواجهة البحرية، بما في ذلك قنوات الملاحة وأرصفة الرسو؛ (4) عدة مبان من بينها مباني الجمارك ووزارة الزراعة، مما يؤثر على قدرتها على أخذ العينات وعمليات التفتيش؛ (5) مستودعات تبلغ مساحتها الإجمالية حوالي 157 ألف متر مربع؛ (6) معدات مناولة البضائع؛ (7) 373 حاوية كاملة قيد التفتيش، وسيجري بيعها بالمزاد العلني؛ (8) منشآت للنظافة العامة - صحة النبات. وكانت الإهراءات تُستخدم لتخزين القمح، وأدى دمارها إلى زيادة مخاطر الأمن الغذائي، التي ازدادت في الأشهر الأخيرة مع أنها كانت جسيمة بالفعل في ظل الأزمات الاقتصادية والمالية التي طال أمدها. وعلى الرغم من تعرض محطة البضائع العامة لأضرار جسيمة، فإن محطة الحاويات تعرضت لأضرار طفيفة وعاودت العمل بالفعل، وتم استقبال سفينتين بعد أسبوع واحد فقط من الحادث. وعلى الرغم من أن كونسورتيوم محطة الحاويات في بيروت يخضع حالياً لتقييمات دقيقة، فإن عمليات التفتيش البصري للأصول في محطة الحاويات كشفت ما يلي: (1) عدم وقوع أي ضرر ملموس في المعدات؛ (2) وقوع أضرار في مبنى المكاتب ومعدات تكنولوجيا المعلومات؛ (3) وقوع أضرار في مستودع الصيانة على مساحة 140 متراً × 40 متراً وقطع الغيار المخزنة؛ (4) وقوع أضرار فيما بين 10% و15% من الحاويات الفارغة (860 حاوية من الحاويات البالغ عددها 7000 حاوية قد تضررت)؛ (5) أضرار أصابت 3 حاويات من 7000 حاوية تم تحديدها حتى الآن، رغم أن التفتيش لا يزال جاريا. وفي ما يتعلق بالنقل البري، ألحق الانفجار أضراراً بالآتي: (1) 40 حافلة من بين 50 حافلة تديرها هيئة السكك الحديدية والنقل العام؛ (2) 16 ألف متر مربع من المستودعات والحظائر، مما يحول دون حصول الحافلات على الوقود وقطع الغيار؛ (3) 430 مركبة عامة وخاصة داخل الميناء وخارجه؛ و(4) 1.5 كيلومتر من الطرق. وإجمالاً تتراوح الأضرار الأولية التي لحقت بالنقل البري والبحري، فضلاً عن الأضرار المادية التي أصابت البنية التحتية للأمن الغذائي، بين 280.0 – 345.0 مليون دولار أميركي.

***احتياجات التعافي وإعادة الإعمار: 425.0 – 520.0 مليون دولار أميركي***

ثمة حاجة إلى خلق التوازن بين الأشغال الطارئة اللازمة لواردات لبنان الحيوية وبين الفرصة التي تتيحها هذه الأزمة "لإعادة البناء على نحو أفضل" لمنظومة المرافئ اللبنانية. ويسلط هذا الحدث المؤسف الضوء على الانهيار المؤسساتي الشامل لعمليات مرفأ بيروت، ويعتبر هذا جرس إنذار لإحداث تغيير عميق، بدءاً من التنفيذ العاجل للإصلاحات الهيكلية التي طال أمدها في قطاع المرافئ. ويجب أن تركز مرحلة إعادة البناء على بناء قطاع مرافئ حديث وكفوء وشفاف يمكنه العمل كمحرك للنمو الاقتصادي الذي تشتد الحاجة إليه ولخلق فرص جديدة لجميع اللبنانيين.

في المرحلة الطارئة العاجلة، شرع برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة فعلاً في النقل الجوي لوحدات التخزين المتنقلة وغيرها من التجهيزات كحل مؤقت للدمار الذي أصاب إهراءات القمح. وتشمل الإجراءات الأخرى التي "لا نندم عليها فيما بعد" وينبغي إعطاؤها الأولوية في القريب العاجل ما يلي: (1) إخلاء المواقع وإزالة الأنقاض والتخلص الآمن منها وتجريف القنوات والأرصفة الملاحية؛ (2)

إعادة التنظيم المؤقت لمناولة البضائع العامة والسائبة والحبوب في محطة مناولة الحاويات ومرفأ طرابلس لضمان الأمن الغذائي؛ (3) المخازن والمكاتب والمختبرات المؤقتة لمصلحة الجمارك ووزارة الزراعة لاستعادة عمليات المرفأ وضمان استمرارية سلاسل التوريد. ويمكن تعبئة وتجهيز مرفأ طرابلس ومرفأ صيدا لاستيعاب الحركة الملاحية المحوّلة ومناولة البضائع السائبة. وعلى المدى القصير، تشمل الأولويات ما يلي: (1) إقامة الحد الأدنى من البنية التحتية في مرفأ طرابلس وبيروت لمناولة الحبوب المستوردة؛ (2) إعادة تأهيل المباني والمختبرات؛ (3) التحضير لعملية إعادة الإعمار المادي لمنظومة المرافئ وتحسينها على المدى الطويل. وتتراوح التقديرات الأولية للاحتياجات في القريب العاجل بين 40.0 - 50.0 مليون دولار أميركي، بينما تتراوح تقديرات الاحتياجات قصيرة المدى بين 385.0 - 470.0 مليون دولار أميركي.

ينبغي لأي دعمسوف يخصص لإعادة الإعمار على المدى المتوسط أو الطويل وتنمية المرفأ أن تسبقه حزمة من الإصلاحات لاعتمادها على المدى القصير. ومن بين هذه الإصلاحات ما يلي: (1) تنفيذ الإصلاحات الهيكلية في قطاع المرافئ وفي الجمارك وتسهيل التجارة، وذلك بقانون قطاعي استناداً إلى مبادئ مرفأ المالك، وفتح العمليات أمام القطاع الخاص مع النصّ صراحةً على الشفافية الكاملة في الإدارة المالية والعمليات من جانب هيئة المرفأ، بما في ذلك محاسبة التكلفة وإصلاحات الرسوم الجمركية، مع إعطاء مجتمع المرفأ دوراً رسمياً في التنظيم والإدارة؛ (2) إعادة النظر في الاستراتيجية الوطنية للمرافئ والممرات في لبنان مع خطة تمويل لتحقيق التوازن بين استثمارات القطاعين العام والخاص.

يمكن أن يعني نهج "إعادة البناء على نحو أفضل" ضمناً إعادة النظر في تحديد موقع مرفأ بيروت وحجمه[36]، وإعادة موازنة الأدوار والاستثمار في طرابلس وصيدا، وفي البنية التحتية اللوجستية الأخرى كالمرافئ الجافة وشبكة خطوط سكك الحديد، في إطار نهج للممرات الاقتصادية لجعل لبنان في وضع أفضل يهيّئ له الاستفادة من الفرص المستقبلية المحتملة في المنطقة. وقد يسمح هذا أيضاً بتطوير العقارات الثمينة كأملاك دولة في مرفأ بيروت بطريقة أكثر تكاملاً وأماناً مع المدينة. ورهناً بتحقيق مستوى أكفأ وأفضل وأكثر شفافية على صعيد الحوكمة في تخطيط وتنفيذ مشاريع البنية التحتية الحيوية، بإمكان لبنان اغتنام فرصة هذه الأزمة لتغيير مسار التنمية في البلاد، ويمكن تحقيق نمو اقتصادي كبير وضمان السلامة العامة من خلال مثل هذا النهج الشامل والطموح.

### الطاقة

***الأضرار: 40.0 – 50.0 مليار دولار أميركي***
***الخسائر: 55.0 – 70.0 مليار دولار أميركي***

يشير التقييم الأولي للأضرار الناجمة عن الانفجار التي أصابت قطاع الكهرباء إلى تأثير انصبّ بشكل رئيسي على النقل (محطة الأشرفية الفرعية العالية الجهد والمركز الوطني للتحكم)؛ والتوزيع (المحطات الفرعية وخطوط التوزيع وأحد مراكز بيانات نظام الفوترة)؛ والموجودات الإدارية لشركة الكهرباء المملوكة للدولة وهي مؤسسة كهرباء لبنان (المقر الرئيسي ومختبر العدادات والسيارات والمستودعات)؛ ومقر وزارة الطاقة والمياه. ويتراوح التقدير الأولي لهذه الأضرار بين 40.0 – 50.0 مليون دولار أميركي. ومن المهم أن نلاحظ أن هذا التقدير يستند إلى تقييمات أولية للموجودات التي تسنّى حصرها على الفور وتأثرت بالانفجار. ويُتوقع أيضاً أن تتكبد المؤسسة خسائر في الإيرادات على خلفية انخفاض الطلب في منطقة الانفجار، مما يكبدها خسائر أعلى (على الرغم من تعويض هذه الخسائر جزئيّاً بالانخفاض في نفقات الوقود) حيث تضخ استثمارات لإصلاح الموجودات المتضررة أو إحلالها. ويتراوح صافي الخسارة المالية التقديرية بين 55.0 – 70.0 مليون دولار أميركي.

***احتياجات التعافي وإعادة الإعمار: 55.0 مليون دولار أميركي – 70.0 مليون دولار أميركي***

تتمثل الاحتياجات في القريب العاجل في هذا القطاع في (1) إزالة الركام من الموجودات التي لحقتها الأضرار أو أصابها الدمار؛ (2) إعادة خدمة الكهرباء للزبائن الذين ما زالوا متصلين بالشبكة، بما في ذلك منشآت الأعمال والوحدات السكنية المتضررة، من خلال التدابير المؤقتة وإصلاحات/ إعادة تأهيل شبكات الجهد المتوسط والجهد المنخفض، فضلاً عن القيام بالأعمال التحضيرية لترميم/ إعادة بناء محطة الأشرفية الفرعية والمركز الوطني للمعلومات؛ (3) إطلاق عملية توظيف تتسم بالشفافية والتنافسية لتعيين أعضاء هيئة تنظيم قطاع الكهرباء بموجب القانون 462 لسنة 2002 (حيث تم التصديق عليه عام 2002)، وهو الأمر الذي تأخر كثيراً.

وتشمل الأولويات في الأجل القصير ما يلي: (1) استعادة الخدمة لمنشآت الأعمال والوحدات السكنية التي أصابها الدمار؛ (2) الانتهاء من ترميم محطة الأشرفية الفرعية وإعادة بناء المركز الوطني للمعلومات؛ (3) تأسيس وتشغيل هيئة مستقلة لتنظيم قطاع الكهرباء؛ (4) إطلاق عملية مشتريات شفافة وتنافسية لتأسيس شراكات بين القطاع العام والخاص في شبكة التوزيع وفقا للقانون 462/2002 (حيث تم التصديق عليه عام 2002). وقد تتطلب إعادة إعمار المقر الرئيسي لمؤسسة كهرباء لبنان والموجودات المرتبطة به (كالمختبرات ومركز البيانات ونظام الفوترة وما إلى ذلك) أولاً مناقشة الدور المستقبلي للمؤسسة في هذا القطاع لضمان أن يجسد تصميم وإعادة بناء مكاتبها الإدارية

[36] بطلب من الحكومة اللبنانية، تقوم الإسكوا بتحديث المخطط الرئيسي لمرفأ بيروت.

هذه الرؤية المستقبلية. ويتألف تقدير احتياجات التعافي وإعادة الإعمار غالباً من تكاليف إحلال[37] محطة الأشرفية الفرعية وإعادة بناء المركز الوطني للمعلومات وموجودات التوزيع والمقر الرئيسي لمؤسسة كهرباء لبنان، بالإضافة إلى المركبات والمستودعات (غير شاملة المخزون).

ومن المهم أن نلاحظ في البداية أنه عند وقوع الانفجار، كان القطاع يعاني بالفعل من تحديات طويلة الأمد – من بينها غياب الإشراف والاستقلالية - ضاربة بجذورها في الأزمة الاقتصادية وأزمة المالية العامة التي يشهدها لبنان. وحتى لو خففت جهود التعافي وإعادة الإعمار من تأثير الانفجار، وبالتالي أعادت القطاع في الغالب إلى حالته السابقة على الانفجار، فسيظل بحاجة شديدة إلى إصلاحات كبيرة وعاجلة وإصلاحات هيكلية. إن وجود رؤية للقطاع، تجري مناقشتها مع ممثلي المجتمع المدني والقطاع الخاص والمجتمع الدولي، مازالت غائبة أيضا. وبخلاف جهود التعافي وإعادة الإعمار، وهي ضرورية، فإن اعتماد إصلاحات لتحسين أداء القطاع على المدى الطويل ومعالجة مواطن الضعف التي طال أمدها مازال الأولوية الرئيسية.

## إمدادت المياه والصرف الصحي

***الأضرار: 40.0 – 45.0 مليون دولار أميركي***
***الخسائر: 5.0 ملايين دولار أميركي***

تأثرت منشآت المياه والصرف الصحي في بيروت الكبرى وبيروت، لكنها ما زالت تعمل إلى حد ما، ويلزم إجراء مزيد من التقييم الميداني. وتشمل البنية التحتية للمياه والصرف الصحي التي يغطيها هذا التقييم الآبار وخزانات التخزين ومحطات الرفع وشبكات التوزيع وشبكات الصرف الصحي ومحطات رفع الصرف الصحي ومحطات معالجة المياه والصرف الصحي. وقد أصيبت المباني الإدارية لمؤسسات قطاع المياه بأضرار جزئية. وتعرضت الخطوط الرئيسية لنقل المياه داخل مرفأ بيروت للتدمير على الأرجح، ومن الضروري إجراء تقييم ميداني للتأكد من مستوى الأضرار. وتعمل شبكات توزيع المياه وشبكات الصرف الصحي بشكل جزئي، مما يسمح لمرفق المياه بمواصلة الحفاظ على إمكانية الحصول على الخدمة أو استئنافها وقت الطوارئ. وفي مناطق وجود شبكات مياه عادمة مجمعة (كالصرف الصحي ومياه الأمطار)، ربما تؤدي الأمطار الخريفية والشتوية القادمة إلى غمر تلك المناطق مع ما يترتب على ذلك من مشاكل صحية. والخسائر، التي تشمل تراجع الإيرادات بسبب توقف العمليات، تُقدّر بنحو 5 ملايين دولار أميركي.

***احتياجات التعافي وإعادة الإعمار: 45.0 – 60.0 مليون دولار أميركي***

وتقدر احتياجات قطاع إمدادات المياه والمرافق الصحية في حدود 45.0 مليون دولار أميركي - 60.0 مليون دولار أميركي. وفي القريب العاجل وعلى المدى القصير، يجب أن يضمن التعافي وإعادة الإعمار حصول الأسر المتضررة على خدمات المياه والصرف الصحي عند مستويات ما قبل الانفجار، مع ضرورة توفير التمويل اللازم لتكلفة تشغيل مؤسسة المياه. وفي القريب العاجل، ينبغي إعطاء الأولوية للآتي: (1) تمويل تكلفة تشغيل وصيانة (التوظيف، المعدات، المواد، إلخ) مؤسسة المياه والصرف الصحي في بيروت وجبل لبنان للمنطقة المتضررة؛ (2) ترتيبات الخدمة المؤقتة لقيام المؤسسة بإجراء الإصلاحات الطارئة لإتاحة وصلة مياه واحدة على الأقل لكل مبنى، أو إذا لزم الأمر إتاحة صهاريج مياه للاستخدام الطارئ؛ (3) إجراء تقييم متعمق على أرض الواقع للبنية التحتية للمياه والصرف الصحي. وعلى المدى القصير، ينبغي إعطاء الأولوية للآتي: (1) مواصلة تمويل تكلفة تشغيل وصيانة مؤسسة المياه والصرف الصحي في بيروت وجبل لبنان للمنطقة المتضررة؛ (2) مواصلة التقييمات المتعمقة على أرض الواقع للبنية التحتية لمياه الشرب والصرف الصحي؛ (3) إصلاح الأصول التابعة لشركة المياه لاستعادة وظائفها إلى مستوى ما قبل الانفجار، واستحداث نهج إعادة البناء على نحو أفضل؛ (4) الانخراط مع المجتمع المدني والقطاع الخاص في تخطيط إعادة التأهيل، وتحسين التصميم من خلال نهج إعادة البناء على نحو أفضل، ومواصلة إعادة التأهيل واستعادة الخدمات إلى مستوى ما قبل الانفجار. وستتألف استراتيجية التعافي من العناصر الرئيسية التالية: (1) توفير الإغاثة الفورية من خلال الإصلاحات وإعادة التأهيل والاستبدال لأجزاء شبكات مياه الشرب والصرف الصحي التالفة جزئياً وكلياً؛ (2) إعادة البناء على نحو أفضل وبشكل أكثر ذكاءً بضمان استخدام أنسب الخيارات التكنولوجية التكيفية (بما في ذلك أحدث التكنولوجيا) وبنائها وفقاً للمعايير؛ (3) واستحداث مزيج من التدخلات على صعيد الأجهزة والبرمجيات للتصدي لتحديات قطاع المياه والصرف الصحي؛ (4) مساندة التطوير المؤسسي وتطوير الأنظمة من أجل استدامة الخدمة. ويلزم إجراء الإصلاحات في قطاع المياه والصرف الصحي بالتزامن مع إعادة إعمار وإعادة تأهيل البنية التحتية المادية. ونظراً لأن المانحين والشركاء يعملون حالياً على مساندة قطاع المياه والصرف الصحي، يعتبر التنسيق المستمر للأنشطة بالغ الأهمية لضمان تكامل وتآزر هذه المبادرات.

## الخدمات البلدية

***الأضرار: 30.0 – 35.0 مليار دولارأميركي***
***الخسائر: 75.0 – 90.0 مليار دولار أميركي***

[37] تشمل هذه إعادة البناء على نحو أفضل وأكثر مراعاة للبيئة.

تعتبر بلديتا بيروت وبرج حمود أشد البلديات تضرراً، مع تكبد بنيتهما التحتية أضراراً. وتكبدت بيروت أضراراً أكبر في حدود 20.0 - 25.0 مليون دولار أميركي، لكن بلدية برج حمود يقطنها عدد كبير من السكان المستضعفين المقيمين في أماكن مكتظة، مما يشكل مخاطر على صعيد زيادة أوجه الضعف. وحوالي 50% من البنية التحتية البلدية المتضررة هي في الأساس البنية التحتية للتنقل، أي الطرق والجسور والأصول ذات الصلة، وهي مسألة حاسمة لأحوال السكان المعيشية وموارد رزقهم. كما تعرضت أماكن عامة لأضرار جزئية أو طفيفة. وتأثّر الكثير من المتنزهات والملاعب والساحات العامة والمرافق والمباني المجتمعية الأخرى. ثم تأتي البنية التحتية لتصريف مياه الأمطار والصرف الصحي والموجودات المنقولة الأخرى. وبالإضافة إلى البنية التحتية المتضررة، ستتكبد هاتان البلديتان خسائر في حدود 75.0 - 90.0 مليون دولار أميركي نتيجة انخفاض الإيرادات بسبب الإعفاءات الضريبية للممتلكات المتضررة وزيادة الإنفاق على المساعدة الفورية.

***احتياجات التعافي وإعادة الإعمار: 40.0 – 50.00 مليون دولار أميركي***

تعتبر الخدمات البلدية بالغة الأهمية لإعادة السكان إلى حياتهم الطبيعية واستعادة موارد رزقهم. وسيكفل تحقيق التعافي وإعادة الإعمار للبنية التحتية والموجودات البلدية سلامة السكان وقدرتهم على العيش. وفي القريب العاجل، تتمثل أكثر متطلبات القطاع إلحاحاً في ما يلي: (1) إزالة الأنقاض وإعادة تأهيل الطرق والجسور وإنارة الشوارع وتجهيزات الشوارع؛ (2) إعادة تأهيل البنية التحتية لتصريف مياه الأمطار والصرف الصحي؛ (3) إنشاء منافذ بنظام الشباك الواحد تعمل كمنصة للتنسيق ودمج المهام، بما في ذلك تقييم الأضرار وتصاريح إعادة التأهيل وما إلى ذلك. وتتواجد البلديات على الخطوط الأمامية للاستجابة، وبإمكان تعزيز دورها كهيئات تنسيق أن يساعد على الوصول إلى المناطق المتضررة والأشخاص المتضررين بشكل أسرع بإزالة ودمج الخطوات البيروقراطية المتعددة. وتقدر تكلفة هذه التدابير الفورية بما بين 25.0 – 30.0 مليون دولار. وعلى المدى القصير، ستشمل الخدمات ما يلي: (1) إعادة تأهيل وبناء المتنزهات والملاعب والمناطق الترفيهية وغيرها من الأماكن الجماعية لضمان حيوية المجتمعات المحلية والأحياء السكنية بتوفير ظروف معيشية أفضل؛ (2) إعادة تأهيل المساكن العامة التي تديرها البلدية ولحقتها أضرار؛ (3) وضع خطط للارتقاء بالأحياء السكنية وخطط للتنقل وخطة شاملة لإدارة النفايات وخطط للتجديد المستند إلى المناطق، وذلك بهدف إعادة البناء على نحو أفضل؛ (4) بناء قدرات البلديات من أجل تحسين إدارة الإيرادات والموجودات. وتقدَّر تكلفة هذه الاحتياجات بما بين 15.0 – 20.0 مليون دولار أميركي. كما يتيح الانخراط مع البلديات أيضاً فرصة لتعزيز الشفافية والمساءلة ولإعادة بناء ثقة الجمهور على المستوى المحلي.

ويمكن أن يحقق وضع وتنفيذ خطة تنقل لمنطقة بيروت الكبرى، مع إعادة تأهيل الطرق والبنية التحتية المرورية المتضررة في الوقت نفسه، أهداف التعافي قصيرة المدى والأهداف الأخرى طويلة المدى المتمثلة في تحسين التنقل والربط والنهوض بالنواتج البيئية. وعلى صعيد مماثل، تعتبر إدارة النفايات قضية رئيسية في القريب العاجل من حيث إزالة الركام وتنظيف الشوارع، وإعادة تأهيل المنشآت المتضررة، وأيضاً زيادة سعة إعادة تدوير النفايات ومعالجتها والتخلص منها. وسيكون من الأهمية البالغة أن يُجمع بين منظور أطول مدى لقطاع النفايات ووضوح دور مختلف المؤسسات الفاعلة، بما فيها البلديات، بهدف تحسين سلسلة القيمة بأكملها بدءاً من الجمع الأوّلي للنفايات إلى التخلص منها. أضف إلى ذلك أن مشاريع تطوير الأحياء المتضررة والمعرضة للضرر، فضلاً عن مشاريع التجديد المستند إلى المناطق، لن تضمن التعافي فحسب، بل ستعزز أيضاً تحسين نوعية الحياة والتنمية الاقتصادية المحلية.

## القطاعات الإنتاجية

### التجارة والصناعة

***الأضرار: 105.0 – 125.0 مليون دولار أميركي***
***الخسائر: 285.0 – 345.0 مليون دولار أميركي***

تضرر نحو 56% من المرافق التجارية والصناعية (أي 100% من المنشآت المملوكة من قبل القطاع الخاص)، بما في ذلك الشركات والمتاجر التي تبيع البنزين والأغذية والمشروبات ومواد البناء والخدمات والأثاث والسيارات والملابس والبلاستيك والمواد الكيميائية والورق والمواد المصنعة (شركات متوسطة إلى كبيرة). وتشكل متاجر الملابس أو الأثاث والإكسسوارات المنزلية 52% من جميع المنشآت المتضررة، وتكبدت هذه المتاجر أعلى التكاليف بالقيمة المطلقة. ومن منظور نسبي، تضرر أكثر من 90% من جميع شركات الصناعات التحويلية المتوسطة إلى الكبيرة العاملة في دائرة نصف قطرها خمسة كيلومترات من موقع الانفجار. وأصاب الدمار حوالي 3% من المنشآت المتضررة، وستحتاج إلى إعادة بناء. ولا تقتصر الأضرار التي لحقت بالشركات في هذا القطاع على الأضرار المادية، بل تشمل أيضاً الخسائر الكبيرة نتيجة تلف البضائع المخزنة في المرفأ وفي الموقع. ويؤثر دمار البضائع المخزنة في المرفأ على شركات تجارية وصناعية أخرى في لبنان تفوق كثيراً في عددها الشركات الواقعة في محيط الانفجار مباشرة، مما يؤثر بشكل كبير على المراكز المالية للشركات كما يؤثر سلباً على العمليات عبر الكثير من سلاسل القيمة.

***احتياجات التعافي وإعادة الإعمار: 165.0 – 205.0 مليون دولار أميركي***

سيتجاوز جوهر الاحتياجات في قطاع التجارة والصناعة الخسائر المادية، حيث وقع الانفجار فيما كانت الأوضاع المالية للشركات تحت ضغوط بالفعل وكانت مصادر كسب رزق الموظفين مهددة. ويمكن تلبية الاحتياجات في القريب العاجل من خلال استحداث برنامج للمنح المقابلة لتعافي الشركات، علماً بأن الاحتياجات في القريب العاجل والقصيرة المدى المستحسنة هنا تخص الشركات الصغيرة، وتشمل الآتي: (1) إعادة بناء الشركات التجارية والصناعية التي تضمن إتاحة الخدمات والسلع الأساسية للبلاد على أساس تقييم مفصل يعطي الأولوية لإعادة الإعمار؛ (2) ضمان وجود ما يكفي من رأس مال عامل لتمويل إحلال المخزون المفقود وتعويض العمال عن رواتبهم أثناء فترة تعطل الشركة عن العمل؛ (3) ضمان عودة الخدمات بالشركات التجارية والصناعية إلى الأوضاع غير الكارثية. وسيتطلب هذا مزيجاً من التدخلات العامة والخاصة، التي يمكنها مساعدة الشركات المتضررة على إعادة الإعمار وسد الفجوة في الأرباح خلال أشهر التعطل هذه. وعلى المدى القصير، تشمل الأولويات ما يلي: (1) إعادة إعمار الشركات الصغيرة التي تضررت بشدة على أساس ما تم من تحديد أولويات في القريب العاجل؛ (2) الدعم التقني للشركات التي تتلقى التمويل. ويجب أن تعيّن التقييمات الإضافية عدد المستفيدين، وتحدد معايير الأهلية المقترحة، والنفقات المؤهلة، وشروط المنح والقروض وحجمها، وعملية الاختيار، وآلية لتدفق الأموال على نحو يتسم بالشفافية والكفاءة من خلال المنظمات الموثوقة.

ومن الخطوات المهمة التي يلزم تنفيذها أثناء فترة التعافي إصلاح بيئة الأعمال بما يتسق مع الجهود المبذولة لمساندة فرص العمل والشركات في قطاع التجارة والصناعة، كتسريع عملية إصدار تراخيص الاستيراد/ التصدير. وتتضمن بعض الأمثلة على هذه الإصلاحات بدء النشاط التجاري، والحصول على الائتمان، والتجارة عبر الحدود، وتسوية حالات الإعسار، وهذا من شأنه السماح باستعادة التدفقات التجارية عبر المرافئ الأخرى في لبنان وتقليل الضغط على مرفأ بيروت. ومن شأن وضع حلول تمويلية مستدامة، كتسهيل ائتماني محدد بالعملة الأجنبية للشركات المدرّة للعملات الأجنبية، وبرنامج تسهيلات لتمويل سلاسل التوريد، مشروطاً بإصلاح القطاع المالي.

المالية

***الأضرار: 10.0 – 15.0 مليار دولار أميركي***

على الرغم من تعرض المؤسسات المالية، وخاصة المصارف، لأضرار مادية، لم تتأثر الخدمات تأثرًا كبيرًا بالانفجار. فحوالي 12% من الفروع المصرفية في بيروت تعرضت للتدمير، و7% و16% من الفروع الأخرى تعرضت لأضرار جزئية وطفيفة، على التوالي. وتعرض أكثر من عشرين جهاز صراف آلي للتدمير وأكثر من 2300 من أجهزة نقاط البيع للتدمير أو لأضرار جزئية. وبقيت البنية التحتية المصرفية، بما في ذلك الأنظمة المصرفية الأساسية، سليمة إلى حد كبير، وأمكن السيطرة على التأثير على استمرارية الأعمال. وتعرض عدد قليل من المؤسسات المالية الأخرى (شركات تحويل الأموال وشركات التأمين ومؤسسات التمويل الأصغر) لأضرار مادية طفيفة.

وستكون الخسائر الائتمانية هي العامل الرئيسي لخسائر القطاع المصرفي. فعلى سبيل المثال، ستؤدي زيادة قدرها 5 نقاط مئوية في نسبة القروض المتعثرة وتغطية مخصصات القروض بنسبة 60% إلى مخصصات إضافية تتراوح من 1.4 إلى 1.7 مليار دولار، ومع ذلك فلن يتسنى تقدير الخسائر الائتمانية بدقة إلا بعد أن تجمّع المصارف والسلطات التنظيمية البيانات ذات الصلة. ويتضاءل تأثير الانفجار على حافظة الائتمان لدى مقارنته بالخسائر الأساسية (ويصعب فصلها عنها بالكامل) في ظل الأزمة الاقتصادية والمالية الحالية، والتي قد تصل إلى عشرات المليارات من الدولارات، ولابد من حل هذه المشكلة في إطار أجندة الإصلاح الأوسع نطاقا.

***احتياجات التعافي وإعادة الإعمار: 35.0 – 45.0 مليون دولار أميركي***

من شأن القيود المفروضة وضعف أداء القطاع المالي في توجيه التمويل أن يعرقل جهود إعادة الإعمار والتعافي؛ إذا تُركت دون علاج. وفي حين تتطلب الحلول المستدامة للتعافي في الأجل المتوسط قدرًا أكبر من الاستقرار، فمن الممكن أن توجه المساندة التمويلية بعناية، في القريب العاجل والأجل القصير، إلى بعض الأسر والشركات المتضررة بشكل مباشر من الانفجار من أجل: (1) إعادة بناء وإصلاح الوحدات السكنية والمساكن المستأجرة للفئات الضعيفة؛ (2) مساندة المنشآت التجارية التي تتوفر فيها إمكانات الاستبقاء والحفاظ على الوظائف وسبل كسب الرزق؛ (3) مساندة مؤسسات التمويل الأصغر وقاعدة عملائها الكبيرة. ويمكن التركيز مبدئيًا على المنح لتوفير الإغاثة السريعة اللازمة لدفع عجلة التعافي، فيما يحتاج الأمر إلى توفير سيولة إضافية لدعم التعافي المستدام. ولا يرد هنا ذكر مبلغ المساندة التمويلية الخارجية اللازمة، حيث يرد ذلك في تقييم الاحتياجات للقطاعات الاقتصادية الحقيقية. أما أشكال المساندة الأخرى، خلاف المنح المقدمة المانحين، فستكون مقيدة بمدى القدرة على الاستمرار في تحمُّل الدين. وسيستفيد قطاع التأمين من المساندة الفنية والمشاركة في تسوية المطالبات المتعلقة بالموجودات الكبيرة، وفي وثائق تأمين تسوية المطالبات الخاصة بالمطالبات الاعتيادية. ولابد من متابعة المسائل المتعلقة بالقدرة على سداد الديون بعناية نظرًا لاحتمال وجود مطالبات كبيرة في عددها أو قيمتها، والقدرة الاستيعابية المحدودة لقطاع التأمين، وينبغي دراسة إمكانية تقديم مساندة مباشرة محدودة للفئات الأشد ضعفًا من حاملي وثائق التأمين، في حال تعثر شركات التأمين. وتشمل الإصلاحات التي يمكن إجراؤها على الأجل القصير إعادة هيكلة القطاع المصرفي، في سياق برنامج أوسع لإعادة الهيكلة والإصلاح، وهو أمر ذو أهمية عالية في مساندة توجيه التمويل اللازم لإعادة الإعمار، فضلًا عن إنعاش الاقتصاد في الأجلين المتوسط والطويل. ويستلزم هذا وضع برنامج لتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، وتجديد الإطار النقدي وإطار سعر الصرف، والإدراك الكافي بالخسائر، وإعادة

رسملة المصارف ذات الأهمية الشاملة للنظام بالكامل، وتصفية المصارف غير النظامية المفلسة. ومما يؤسف له أن التأخير في إعادة هيكلة القطاع المصرفي في الأشهر القليلة الماضية أدى إلى تفاقم الأوضاع المالية العصيبة في البلاد.

### السياحة

***الأضرار: 170.0 – 205.0 مليار دولار أميركي***
***الخسائر: 190.0 – 235.0 مليار دولار أميركي***
تضرر نحو 49% من المنشآت السياحية (2540 منشأة خاصة)، بما في ذلك الحانات والفنادق والمطاعم وشركات تنظيم الرحلات السياحية ووكالات تأجير السيارات. وشكلت المطاعم 75% من مجموع المنشآت المتضررة. وبالأرقام المطلقة، تتكبد هذه المطاعم أعلى تكلفة، تليها الفنادق والمنتجعات والشقق المفروشة. ومن الناحية النسبية، تضرر 80% من جميع الحانات ومحلات المعجنات والنوادي الليلية. وتعرض حوالي 15% من المرافق المتضررة إلى التدمير وستحتاج إلى إعادة بنائها. وسيكون من الصعب للغاية معاودة تقديم الخدمات في الأشهر الثلاثة القادمة. وتشير التقديرات إلى أن موظفا واحدًا من كل خمسة موظفين قد يفقد وظيفته.

***احتياجات التعافي وإعادة الإعمار: 170.0 – 210.0 مليون دولار أميركي***
يعاني موسم صيف 2020 انتكاسة ضخمة من حيث السياح الوافدين. وتقدر احتياجات التعافي وإعادة الإعمار في قطاع السياحة من 75.0 إلى 90.0 مليون دولار أميركي في 2020 (سبتمبر أيلول – ديسمبر/ كانون الأول)، في حين تقدر بما يتراوح من 95.0 إلى 120.0 مليون دولار أميركي في العام 2021. ويتمثل الطلب الأكثر إلحاحًا لقطاع السياحة في إعادة فتح المنشآت تدريجيًا ودعم الحملات الإعلامية بهدف الوصول إلى الزوار الأجانب والمغتربين اللبنانيين. وستتراوح تكلفة إعادة إعمار البنية التحتية، على مدى السنتين الميلاديتين 2020 و 2021، من 50.0 إلى 65.0 مليون دولار أميركي. وبالإضافة إلى ذلك، سيتطلب إصلاح منشآت الخدمات ما بين 120.0 إلى 145.0 مليون دولار أميركي. وتتمثل الأولويات في القريب العاجل لمنشآت الأعمال الصغيرة في قطاع السياحة في ما يلي: (1) وضع برنامج للمنح المقابلة لمنشآت الأعمال الخاصة؛ (2) إنشاء خط ائتمان بالعملات الأجنبية لمنشآت الأعمال المولدة للنقد الأجنبي.

وتتضمن الأولويات في الأجل القصير لمنشآت الأعمال الصغيرة مبادرات للمساعدة في استعادة ثقة الزوار والترويج للبنان كوجهة سياحية. ولهذا الأمر أهمية خاصة في فترة تتسم بقدر كبير من الغموض بشأن آفاق مستقبل السياحة العالمية. ويعد إنعاش قطاع السياحة من أولويات الاقتصاد المحلي كي يستعيد عافيته. وسوف يتطلب ضمان عودة الخدمات في قطاع السياحة إلى وضع ما قبل الكارثة، مزيجًا من التدخلات العامة والخاصة، وهو ما من شأنه أن يساعد منشآت الأعمال المتضررة في إعادة الإعمار وسد الفجوة في الأرباح حتى حلول موسم العام 2021.

وفي الأجل المتوسط، ستحتاج العمليات التجارية في مجال السياحة إلى حلول تمويلية مستدامة، وإلا فسيؤدي نقص السيولة إلى الإفلاس وتدمير المزيد من فرص العمل. وفي حين تعد هذه التوصيات ضرورية لاستمرار الشركات الصغيرة ومنع خسارة فرص العمل في قطاع السياحة، يتعين استكمالها بجهود سياسية أوسع، مثل إجراء إصلاحات لمناخ الاستثمار، تدعم لبنان في التصدي لجائحة كورونا والأزمة الاقتصادية، وبالتالي تمكين مؤسسات الأعمال من الازدهار، وليس النجاة من آثار الانفجار فقط.

## القطاعات الأفقية المشتركة

### الحوكمة

***الأضرار: 65.0 – 80.0 مليار دولار أميركي***
***الخسائر: 65.0 – 80.0 مليار دولار أميركي***
تتراوح الأضرار المادية في قطاع الحوكمة من 65.0 إلى 80.0 مليون دولار أميركي. وبخلاف منطقة المرفأ التي وردت تقديراتها في القطاع المعني، فقد تضرر ما يقرب من 23% من مباني المؤسسات العامة في المنطقة المتأثرة بالحادث. وهناك بعض المنشآت الأقل تضررًا التي يمكن أن تصلح للعمل جزئيًا بعد إزالة الأنقاض. وقد أدت الأضرار التي لحقت بالمباني الإدارية الرئيسية إلى التأثير على العمليات اليومية، وقوضت الخدمات المقدمة إلى المواطنين وكذلك القطاعات الأخرى، إلى حد كبير. وتتراوح الخسائر التي تكبدتها منشآت الحوكمة في المناطق المتضررة من 65.0 و 80.0 مليون دولار أميركي، لتغطية تكاليف الهدم وإزالة الأنقاض؛ وخسائر المعدات، والمركبات، والأثاث؛ واستئجار المباني مؤقتًا أثناء إعادة البناء أو إعادة التأهيل؛ والتعويضات المدفوعة للموظفين المصابين أو المفقودين؛ وتكلفة استبدال الموظفين وتدريبهم؛ وفقدان الوثائق والسجلات.

وكان جمع البيانات يشكّل تحديا كبيرًا إزاء إجراء تقييم مستنير للأضرار. ويجري توسيع نطاق "منصة البلديات المشتركة للتقييم والتنسيق والمتابعة"، التي يؤيدها التفتيش المركزي ويديرها مختلف الأطراف المعنية لرصد الإصابات بفيروس كورونا، يزيد توسعها لدعم الإدارة العامة في التقييم الذاتي للأضرار. ويجب دعم مثل هذه المبادرات الرامية إلى تيسير العمليات الحكومية بصورة عاجلة، ضمانًا لتعافي وظائف إدارة الحكم.

***احتياجات التعافي وإعادة الإعمار: 180.0 – 215.0 مليون دولار أميركي***

من الضروري في القريب العاجل وعلى الأجل القصير، اتخاذ تدابير تكفل استمرارية الخدمات العامة، حتى لا تتآكل ثقة الجمهور بصورة أكبر من جراء تعطلها. وتشمل الأولويات في القريب العاجل ما يلي: (1) إزالة الأنقاض والحطام من المباني المتضررة وإصلاح المباني ذات الأضرار الطفيفة والجزئية؛ (2) استعادة خدمات الحوكمة؛ (3) تثبيت المباني الحكومية المعرضة لخطر الانهيار وإعادة تأهيل المباني الأخرى؛ (4) استبدال الأصول المفقودة مثل المركبات والأثاث والمعدات؛ (5) استعادة الوثائق المفقودة؛ و(6) إحلال موارد بشرية محل المفقودة.

وتشمل الأولويات في الأجل القصير ما يلي: (1) إنشاء لجنة لمكافحة الفساد، وتطبيق إجراءات لازمة تشريعية وفي الموازنة للامتثال لقانون مكافحة الفساد الجديد؛ (2) سن قانون حديث للمشتريات العامة؛ (3) إعلان التزام الحكومة بالانضمام إلى شراكة الحكومة المفتوحة

وقد زاد الانفجار من الغضب العام، من خلال تسليطه الضوء على خليط الإهمال والفساد القائم. وفي إطار جهود التعافي وإعادة الإعمار الأوسع نطاقًا، فإن إصلاحات الحوكمة التي تم إبرازها سابقا في هذا التقرير تشكل أولوية. ويجب أن تتضمن الإصلاحات الضرورية في هذا القطاع تعزيز قدرات الوزارات والمؤسسات العامة ومساندة الجهود المحلية الرامية إلى إقامة عقد اجتماعي جديد يقوم على المشاركة، واحتواء الجميع، والخضوع للمساءلة. وتتضمن كذلك اعتماد خطة عمل شراكة الحكومة المفتوحة بالاشتراك مع الأطراف المعنية بالمجتمع المدني والقانون الجديد بشأن استقلال القضاء. إن تنفيذ خطط لمحاربة الفساد في كل مشروع بعينه بما يتضمن مشاركة المواطنين على المستويين الوطني والمحلي خلال عملية إعادة الإعمار سيساعد على معالجة مشاغل المواطنين ومظالمهم مع الإدارة العامة القائمة. ويمكن تيسير ذلك من خلال التأكيد على تنمية المجتمع، وكذلك مشاركة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في جهود إعادة الإعمار.

وفضلًا عن ذلك، من المهم إنشاء آلية للمشتريات الحكومية عبر الإنترنت وتشكيل وحدات لإدارة السياسات والإشراف والشكاوى، بصورة مستقلة، وذلك لمكافحة الفساد. ويواجه لبنان قصورا جسيما في إنفاذ قوانينه والاستفادة الفعالة من مؤسساته للحد من الفساد. ويجب على أي إصلاحات متوخاة لمكافحة الاحتيال والفساد أن تقترن بآلية تنفيذ واقعية تتمتع بقدر كبير من الالتزام والدعم السياسيين. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي إنشاء لجنة لمكافحة الفساد ومساعدتها على النهوض بوظائفها على الفور. وسيكون من المهم أيضا التصديق على قانون المشتريات العامة الذي يجري حاليا مراجعته في البرلمان، ووضع استراتيجية لإصلاح المشتريات العامة وتنفيذها. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي توخي اتخاذ إجراءات منسقة لتعزيز تنفيذ قانون الحق في الوصول إلى المعلومات لعام 2017 وقدرات المساءلة الاجتماعية في المجتمع المدني. وأخيرًا، ينبغي تدعيم المؤسسات الرقابية مثل التفتيش المركزي وديوان المحاسبات.

## الاستدامة الاجتماعية والشمولية

إن التأثير الاجتماعي للانفجار في مرفأ بيروت سيؤدي إلى تفاقم أوجه الضعف وتزايد الاحتياجات بشكل كبير بين السكان الفقراء والمستضعفين في منطقة بيروت الكبرى، والتي كان العديد منها في تزايد بالفعل بسبب الأزمة الاقتصادية وجائحة كورونا، لا سيما بين الأطفال والنساء وذوي الحاجات الخاصة والمسنين واللاجئين والعمال المهاجرين. وتشير التقديرات إلى أن نحو 100 ألف طفل قد تأثروا بالانفجار، وأن ذوي الحاجات الخاصة والمسنين والأسر الفقيرة التي تعولها النساء، باتوا أكثر ضعفًا بسبب الأزمة، وما تمخض عنها من صدمات نفسية، وانعدام المأوى والافتقار إلى مقدمي الرعاية. وبالمثل، فإن اللاجئين السوريين والفلسطينيين، وكذلك العمال المهاجرون - الذين يعانون بالفعل من بعض أعلى معدلات الفقر - معرضون لمخاطر. ويفتقر العديد من أفراد هذه الفئات إلى الوثائق القانونية، مثل تصاريح الإقامة والحيازة الآمنة، وبالتالي سيصعب عليهم الاحتفاظ بمساكنهم القديمة أو العثور على مأوى جديد.

***احتياجات التعافي: 25.0 – 35.0 مليون دولار أميركي***

تشمل الاحتياجات في القريب العاجل ما يلي: (1) تدعيم توفير الخدمات الاجتماعية بما في ذلك تحسين قدرة الأخصائيين الاجتماعيين والاستثمار في الدعم النفسي – الاجتماعي والإحالات إلى خدمات الصحة العقلية المتخصصة؛ (2) إنشاء آليات لجمع البيانات للتعرف على أوجه الضعف الناشئة، وتوجيه المساعدة إلى الفئات الضعيفة. وسيكون من الضروري وضع أسلوب منهجي احتوائي ومتجاوب للتعاون مع مجموعة واسعة من الأطراف المعنية مثل: المجتمع المدني والمنظمات الإنسانية والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية، من جملة أطراف أخرى.

وتشمل الأولويات في الأجل القصير ما يلي: (1) تعزيز دور مراكز التنمية الاجتماعية في توفير الخدمات الاجتماعية (الأولية)؛ (2) الاستثمار في تعزيز قدرة الأخصائيين الاجتماعيين بمراكز التنمية الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية، وخاصة في مجال توفير الخدمات الاجتماعية المتخصصة. وكي تكون الاستجابة فعالة يجب الاستثمار في مبادرات التعافي وإعادة الإعمار التي تبني الثقة بين المجتمعات وتضمن تنفيذها بطريقة شفافة وتشاركية ومحتوية للجميع.

## البيئة

***الأضرار: 20.0 – 25.0 مليار دولار أميركي***

تشمل الأضرار التي لحقت بقطاع البيئة في البنية التحتية بشكل أساسي تدمير مرفق إعادة تدوير النفايات الصلبة وفرزها في الكرنتينا، والأضرار الجزئية التي لحقت بمرفق تسبيخ النفايات الصلبة في الكورال، برج حمود، والأضرار التي لحقت بمرافق تخزين نفايات منشآت الرعاية الصحية في ثلاثة مستشفيات ببيروت. وبالإضافة إلى ذلك، سجلت أيضًا أضرار جزئية في معدات جمع النفايات الصلبة ونقلها، فضلًا عن أجهزة الرصد البيئي في المجلس الوطني للبحوث العلمية والجامعة الأمريكية في بيروت.

***احتياجات إعادة الإعمار والتعافي: 75.0 – 100.0 مليون دولار أميركي***

في القريب العاجل، تتعلق الأولويات الرئيسية بما يلي: (1) إزالة ومعالجة والتخلص الآمن من نفايات البناء والهدم والنفايات الخطرة والنفايات الطبية ؛ و(2) المخاطر التي تشكلها ثماني سفن غارقة واحتمال حدوث انفجار بسبب وجود النفط والغاز واحتمال تخمير الحبوب. وسيكون التدخل معقدًا، لا سيما بسبب الوجود المحتمل للأسبستوس في المرفأ (الصوامع) والمباني المدمرة جزئيًا. وسيعرض تقييم مشترك للاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي توصياته في هذا الشأن، بما في ذلك متطلبات الميزانية، في أوائل سبتمبر/ أيلول 2020. وتشمل الأولويات الأخرى ما يلي: (1) إعادة بناء البنية التحتية المدمرة لإدارة النفايات الصلبة مثل مرفق إعادة التدوير والفرز في الكرنتينا، ومرفق التسبيخ في برج حمود، (2) معدات جمع النفايات الصلبة ونقلها، (3) مرافق تخزين نفايات الرعاية الصحية المتضررة في بيروت.

وتشمل الأولويات في الأجل القصير ما يلي: (1) إصلاح الأضرار التي لحقت بمعدات الرصد البيئي في المجلس الوطني للبحوث العلمية والجامعة الأمريكية في بيروت، وإعادة تشغيل شبكة رصد نوعية الهواء بالتنسيق مع جامعة القديس يوسف؛ (2) إجراء تقدير تفصيلي للنظام الإيكولوجي الساحلي والبحري وتنفيذ تدابير الإدارة والتخفيف ذات الأولوية؛ (3) استعادة وتحسين الغطاء النباتي المفقود بسبب الانفجار؛ (4) تعزيز المؤسسات اللازمة لإدارة البيئة، بما في ذلك إشراك المواطنين في تحضير برنامج أعمال التعافي وإعادة الإعمار في بيروت، فضلًا عن بناء القدرات على إدارة الكوارث البيئية؛ (5) تنفيذ تدابير احتواء قصيرة الأجل فضلًا عن وضع توصيات لإثراء السياسات والتدابير الإدارية.

ويوصي التقييم السريع بتعميم الإدارة البيئية في برنامج عمل التعافي وإعادة الإعمار في الأجلين المتوسط والبعيد، لتكون بيروت خضراء قادرة على الصمود. وضمانًا لنجاح تنفيذ هذه التدخلات، وإعادة البناء على نحو أكثر مراعاة للبيئة، يجب إنشاء آلية للتنسيق بين الهيئات الحكومية والجهات المانحة في صلب برنامج التعافي وإعادة الإعمار.

# مرفق

## آراء تقييمية من الأطراف المعنية والاجتماعات التشاركية (أغسطس آب 2020)

التزاماً بنهج "لبنان بجميع مكوناته" المعتمد ضمن إطار التقييم السريع للأضرار والاحتياجات، وفي مسعى لضمان استناد التقديرات إلى احتياجات الشعب اللبناني على الأجلين القريب والقصير وتمثيلها لها، أشرك فريق التقييم السريع للأضرار والاحتياجات الأطراف المعنية الرئيسية من جميع أطياف المجتمع اللبناني، للاستماع إلى آرائهم حول تأثير الانفجار واحتياجات التعافي وإعادة الإعمار ذات الأولوية في القريب العاجل (العام 2020) والأجل القصير (العام 2021).

**نظم فريق التقييم السريع للأضرار والاحتياجات أكثر من 40 اجتماعًا لاستطلاع الآراء التقييمية للأطراف المعنية بين 17 و21 أغسطس/ آب 2020،** دعي إليها أكثر من 300 من المعنيين – بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: الهيئات الحكومية المعنية، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات غير الحكومية الدولية، والنقابات المهنية، ومنظمات القطاع الخاص، ومراكز البحوث، ومجموعات الشباب، والمانحين، ووكالات الأمم المتحدة. وأُولي اهتمام خاص لإشراك الأطراف المعنية المشاركة بنشاط في عملية تقييم الأضرار، وتقديم المعونة، وإعادة إعمار بيروت. وعقدت الاجتماعات بصورة افتراضية أو شخصية وشملت مجموعة كبيرة من الأطراف المعنية أو مناقشات على حدة للتكيف مع الظروف التشغيلية في ظل جائحة كورونا ومع الإطار الزمني الصارم لفريق التقييم السريع.

وقسمت الاجتماعات مع الأطراف المعنية إلى اجتماعات خاصة بقطاعات معينة أو اجتماعات عامة/استراتيجية. وضمت الاجتماعات الخاصة بقطاعات معينة خبراء في القطاعات التي يغطيها فريق التقييم السريع (*القطاعات الاجتماعية: الإسكان، والصحة، والتعليم، والثقافة، والحماية الحماية الاجتماعية والوظائف؛ قطاعات البنية التحتية: النقل والمرافئ، والطاقة، والمياه والصرف الصحي والصحة العامة، والخدمات البلدية؛ القطاعات الإنتاجية والمالية: التجارة والصناعة، والمالية، والسياحة؛ القطاعات المشتركة: إدارة الحكم، والاستدامة الاجتماعية والاحتواء والبيئة)*. كما عقدت اجتماعات أخرى جمعت الأطراف المعنية من مجموعة واسعة من مجالات الخبرة، ووجه فريق التقييم السريع الرئيسي المدخلات الواردة إلى فرق القطاعات المعنية، قبل أن يضع فريق التقييم السريع اللمسات النهائية.

**يود فريق التقييم السريع أن يتقدم بخالص الشكر لجميع الهيئات المشاركة في اجتماعات استطلاع الآراء التقييمية على مساهمتها القيمة خلال هذه الأوقات الحرجة. ويلتزم فريق التقييم والمنظمات المشاركة بضمان إشراك أوسع مجموعة من الأطراف المعنية في التقييم السريع للأضرار والاحتياجات والخطوات المستقبلية في خطة عمل التعافي وإعادة الإعمار في بيروت، تحقيقًا للمصالح المثلى لشعب بيروت ولبنان.**

وخلال الاجتماعات، أعربت الأطراف المعنية عن مخاوفها بشأن ضرورة التأكد من توجيه المعونات عبر قنوات موثوقة فعالة وكفوءة لتصل المساعدات مباشرة إلى الفئات الأشد تضررًا. كما حثت الأطراف المعنية المجتمع الدولي على اعتماد طرق مبتكرة لتوجيه أمواله لتلبية الحاجة الماسة إلى المساعدة الفورية. وهناك فئة أخرى من التحديات التي طرحت في المناقشات ترتبط بالوضع العام للاقتصاد الكلي، وبالقيود المكبلة للسيولة والتي تعوق قدرة وكالات المعونة والمقاولين على العمل. كما ألقت الأطراف المعنية الضوء مرارًا على الحاجة إلى تحسين التنسيق (في ما يتعلق بالعمليات والبيانات) بين مختلف الهيئات المشاركة في جهود التعافي وإعادة الإعمار. كما شددت بالإجماع على أهمية الدعم الدولي الفوري، وخاصة في ما يتعلق بالإسكان والصحة والفقر. وقدمت الاجتماعات الخاصة بقطاعات المعينة توصيات أكثر تركيزا تتعلق بمجالات محددة حسب الخبرة (وهي الواردة في الفصول الخاصة بقطاعات محددة).

**قائمة الشكر والتنويه بالأطراف المشاركة في اجتماعات استطلاع الآراء التقييمية للأطراف المعنية وإشراكها لفريق التقييم السريع للأضرار والاحتياجات في بيروت[38]**

**الوزارات والبلديات:**

*محافظ بيروت؛ عمدة وبلدية بيروت؛ عمدة وبلدية برج حمود؛ وزارة الزراعة؛ وزارة الثقافة؛ وزارة الاقتصاد والتجارة؛ وزارة التربية والتعليم العالي؛[39] وزارة الطاقة والمياه؛ وزارة البيئة؛[40] وزارة الصحة العامة؛ وزارة الأشغال العامة والنقل؛ وزارة الشؤون الاجتماعية.*

**الهيئات العامة والمنظمات التابعة للحكومة:**

*لجنة الرقابة على المصارف؛ مصرف لبنان؛ مؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان؛ مجلس الإنماء والإعمار؛ المديرية العامة للآثار؛ المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ مؤسسة كهرباء لبنان؛ القوات المسلحة اللبنانية؛ الجمارك اللبنانية؛ المركز الوطني للبحوث العلمية؛[41] هيئة مرفأ بيروت؛ مصلحة سكك الحديد والنقل المشترك؛ المؤسسة العامة للإسكان.*

**النقابات، ونقابات المهنيين، والاتحادات المهنية:**

*جمعية المحاسبين؛ جمعية المصارف؛ جمعية غرف التجارة؛ جمعية شركات الضمان في لبنان؛ جمعية الصناعيين اللبنانيين؛[42] جمعية مؤسسات التمويل الأصغر؛ نقابة أصحاب مكاتب السفر والسياحة في لبنان؛ جمعية تجار بيروت؛ غرفة تجارة وصناعة وزراعة بيروت وجبل لبنان؛ نقابة مستوردي المواد الغذائية والمنتجات الاستهلاكية والمشروبات؛ الاتحاد العمالي العام في لبنان؛ مستوردي اللوازم الطبية؛ غرفة الملاحة الدولية؛ نقابة مقاولي الأشغال العامة والبناء اللبنانية؛ الاتحاد اللبناني لنقابات المؤسسات السياحية؛ جمعية مؤسسات التمويل الأصغر في لبنان؛ نقابة مستوردي الأدوية وأصحاب المستودعات اللبنانية؛ الاتحاد الوطني لنقابات العمال والموظفين في لبنان؛ نقابة المهندسين المعماريين والمهندسين؛ نقابة الأطباء؛ نقابة شركات تأجير السيارات؛ نقابة أصحاب الفنادق في لبنان؛ نقابة مستوردي المواد الغذائية؛ نقابة المحامين؛ نقابة المؤسسات السياحية البحرية؛ نقابة أصحاب الشقق المفروشة؛ نقابة أصحاب المطاعم والمقاهي والملاهي الليلة والباتيسري في لبنان؛ نقابة الصيدليات؛ نقابة المستشفيات الخاصة؛ نقابة المطاعم؛ نقابة المرشدين السياحيين؛ نقابة أصحاب مكاتب السفر والسياحة.*

**المؤسسات المالية:**

*مصارف وشركات تأمين ومؤسسات تمويل أصغر مختارة/بعض أعضاء من جمعية مؤسسات التمويل الأصغر في لبنان.*

**مؤسسات القطاع الخاص:**

*إيكوم؛ أجيليتي؛ أرامكس؛ كونسورتيوم محطة الحاويات في بيروت؛ كريستول إنرجي؛ دار الهندسة (شاعر ومشاركوه)؛ ECU Worldwide؛ شركة عبد الرحمن حورية للمقاولات؛ مجموعة إرغا؛ مطاحن الدقيق (مطاحن بقاليان للطحين)؛ منظمة المعلومات الدولية؛ مجموعة من المتطوعين اللبنانيين في غوغل؛ كيفرايت؛ ك ف أ ش.م.ل.؛ شركة مان؛ مؤسسة أوليفر وايمان؛ ميناء روتردام؛ مستشفيات القطاع الخاص (متنوعة)؛ ممثلو القطاع الخاص (بما في ذلك المدارس الخاصة والجامعات الخاصة)؛ سيتس؛ Strategy& (برايس ووترهاوس كوبرز)؛ تيم الدولية؛ تي إم إس الاستشارية.*

**المؤسسات التربوية والفكرية/مراكز الأبحاث/الأوساط الأكاديمية:**

*الجامعة الأمريكية في بيروت؛[43] شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية؛ جامعة البلمند؛[44] مركز كارنيغي للشرق الأوسط؛ معهد الاستشارات والبحوث؛ كروس باوندري؛ جمعية هيل – صحتك ببيئتك؛ معهد عصام فارس للسياسة العامة والشؤون الدولية؛ الجامعة الأمريكية اللبنانية؛ المركز اللبناني لدراسات السياسات؛ المعهد اللبناني لدراسات السوق؛ معهد المشرق للدراسات الاستراتيجية؛ معهد حوكمة الموارد الطبيعية؛ جامعة نوتردام - النادي العلماني؛ الأستاذة منى فواز؛ سينبس؛ تريانغل؛ جامعة القديس يوسف في بيروت.[45]*

**المنظمات غير الحكومية المحلية/منظمات المجتمع المدني/مجموعات الشباب:**

---

[38] تستند القائمة إلى المداخلات التي تم جمعها من قبل فريق البنك الدولي. ونقدر تفهمكم في حال حدوث أي إغفال غير مقصود، حيث تعمل الفرق العاملة في التقييم السريع للأضرار والاحتياجات في بيروت على توحيد نظم عملياتها.

[39] مديرية التعليم ومديرية التعليم المهني والتقني

[40] إدارة البيئة الحضرية وإدارة التكنولوجيا البيئية

[41] بما في ذلك مركز البحوث البحرية ومركز الاستشعار عن بعد

[42] يمثل أيضًا نقابة صناعات الورق والتغليف ونقابة الصناعات الكيماوية ونقابة الصناعات الغذائية ونقابة صناعات المنسوجات وغيرها

[43] بما في ذلك مختبر بيروت الحضري؛ مركز حفظ الطبيعة؛ مختبرات البيئة والزراعة والغذاء، الصحة البيئية؛ مكتب السلامة وإدارة المخاطر؛ وإدارة الصحة البيئية

[44] بما في ذلك قسم نوعية الهواء ومعهد البيئة

[45] مختبر معالجة النفايات الصلبة عالية المخاطر، جهاز إدارة نوعية الهواء والضوضاء؛ والنادي العلماني

*عبد العال؛ عباد؛ المجموعة؛ ألف؛ جمعية أمل؛ أنا خط أحمر؛ الصندوق العربي للفنون والثقافة، Arc en Ciel، جمعية الثروة الحرجية والتنمية؛ جمعية تشجيع حماية المواقع الأسرية والأبنية القديمة؛ بيتنا بيتك؛ بيروت مدينتي؛ كاريتاس لبنان؛ المركز اللبناني لحقوق الإنسان؛ شعبي مسؤوليتي؛ شباب القنطاري؛ المجلس الدولي للمعالم والمواقع؛ مورد ثقافي؛ دليل الثورة؛ دكومومو لبنان؛ Donner Sang Compter؛ ايدج فور لبانون؛ إمبريس؛ الخبيران البيئيان والصحفيان حبيب وأماني معلوف؛ لبنان للتجارة الحرة؛ FE-Male؛ مبادرة غربال؛ غرين إيريا؛ غرين غلوب؛ غرين لاين؛ إمباكت لبنان؛ مجتمع الإنترنت؛ كلنا عيلة؛ كلنا إرادة؛ الجمعية اللبنانية للانتخابات الديمقراطية؛ الجمعية اللبنانية لحقوق دافعي الضرائب؛ الحركة البيئية اللبنانية؛ المؤسسة اللبنانية للطاقة المتجددة؛ مبادرة النفط والغاز اللبنانية؛ الصليب الأحمر اللبناني؛ جمعية الشفافية اللبنانية (LTA)؛ منتدى لبنان للبيئة؛ المفكرة القانونية؛ Live Love Lebanon؛ MADA؛ مهارات؛ مايك يور مارك؛ مؤسسة مخزومي؛ آذار؛ مسار؛ مغتربين؛ منتشرين؛ مواطن لبنان؛ نحن؛ الكتلة الوطنية؛ نيوبرنيور؛ جمعية فرح العطاء؛ منظمة استدامة النفط والطاقة؛ انشر ما تدفعه؛ سكر الدكان؛ مؤسسة سمير قصير؛ إعادة بناء لبنان؛ جمعية ومستوصف سوا الصحي الاجتماعي؛ مؤسسة سرسق؛ تحالف إدارة النفايات؛ التحالف نحو صفر نفايات؛ ومنظمات غير حكومية أخرى ومنظمات المجتمع المدني التي كانت راغبة في تسميتها مجتمعة.*

**المنظمات غير الحكومية الدولية:**

*العمل ضد الجوع؛ منظمة كير الدولية في لبنان؛ مجلس اللاجئين الدنماركي؛ وكالة التعاون الفني والتنمية؛ IMPACT / REACH؛ لجنة الإنقاذ الدولية؛ مجلس اللاجئين النرويجي؛ أوكسفام؛ الإغاثة الأولية - المساعدة الطبية الدولية؛ الإغاثة الدولية؛ منظمة إنقاذ الأطفال.*

**وكالات الأمم المتحدة:**

*منظمة العمل الدولية؛ منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ فريق الأمم المتحدة للتقييم والتنسيق في حالات الكوارث؛ لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)؛ منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)؛ مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين؛ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)؛ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية؛ ومكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة؛ صندوق الأمم المتحدة للسكان؛ وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)؛ مكتب منسق الأمم المتحدة المقيم؛ هيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ برنامج الأغذية العالمي؛ منظمة الصحة العالمية.*

**منظمات دولية أخرى:**

*الوكالة الفرنسية للتنمية؛ الوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي؛ وفد الاتحاد الأوروبي إلى لبنان؛ وزارة التنمية الدولية؛ الوكالة الألمانية للتعاون الدولي؛ مكتب الاتحاد الأوروبي لدى لبنان؛ المكتب الإنساني للجماعة الأوروبية؛ سفارة بلجيكا؛ سفارة فرنسا؛ سفارة ألمانيا؛ سفارة إسبانيا؛ سفارة الولايات المتحدة الأمريكية؛ البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير؛ البنك الأوروبي للاستثمار؛ اللجنة الدولية للصليب الأحمر؛ الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر؛ الوكالة اليابانية للتعاون الدولي؛ بنك التنمية الألماني؛ الوكالة الهولندية للمشروعات؛ بروباركو؛ سفارة قطر؛ الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي / سفارة السويد؛ وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث بالمملكة المتحدة؛ الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.*

الإتحاد الأوروبي
في لبنان

مجموعة البنك الدولي

الأمم المتحدة
لبنان

State and
Peacebuilding
Fund